

# التآزر في شمال أفريقيا

## تعزيز التعاون



## المحتوى

٢	الملخص
٣	١ مقدمة
٥	٢ الأمن
١٣	٣ الاقتصاد
٢٤	٤ الخلاصة والتوصيات
٢٦	نبذة عن المؤلفين
٢٧	شكر وتقدير

## الملخص

- ليست فكرة التكامل في شمال أفريقيا بالفكرة الجديدة، فقد كافحت بلدان المنطقة حتى الآن لتشكيل كتلة متماسكة ذات روابط سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، وقد أدى عدم الاستقرار السياسي الحالي إلى إضعاف تكامل شمال أفريقيا، وقد يوفر التركيز على 'أوجه التأزر' المواضيعية (السياسية والاقتصادية والأمنية) إطاراً أفضل للتعاون مما يوفره البحث عن فرص التكامل 'الجامع' و'العميق' و'الشامل'.
- تُكرس حكومات شمال أفريقيا موارد كبيرة للأمن الداخلي، وتُبدل معظم جهودها على المستوى الوطني، وتكون هذه الجهود والموارد موجهة نحو التهديدات التي يفرضها الإرهابيون والمتمردون والمليشيات، بيد أن من شأن تحسين التعاون الأمني أن يحقق نتائج أفضل ووفورات في الحجم، بما في ذلك التصدي للاتجار بالبشر.
- شهدت منطقة شمال أفريقيا منذ عام ٢٠١١ بزوغ جيل جديد من الجهاديين، وعلى وجه التقريب فإن نحو ٢٧ في المائة من أصل ٣٠,٠٠٠ مقاتل سافروا إلى سوريا هم من منطقة المغرب العربي. وفي حين أثبتت عمليات مكافحة الإرهاب الحكومية فاعليتها، إلا أن البلدان فشلت في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف.
- لقد عانت اقتصادات الحدود نتيجة للتركيز الأمني على الإرهاب والتهريب، ما جعل العديد من الأنشطة التجارية العابرة للحدود، المقبولة سابقاً، تغدو غير قانونية حالياً. وقد بذلت الدول جهوداً كبيرة لتوفير سبل عيش بديلة لأولئك الذين خسروا مصدر الدخل هذا. وعادةً ما تفتقر قوات أمن الحدود إلى التركيبة المثلى من القدرات والتدريب والمعدات لتأمين الحدود، وغالباً ما تلجأ إلى تكتيكات الضرب بيد من حديد.
- تمت الحاجة إلى تفكير جديد من أجل تطوير مقاربة أكثر استباقية يكون محورها الإنسان لمعالجة قضايا الهجرة في المنطقة التي لا تزال تشهد تدفقات هائلة من المهاجرين. ويمكن أن تكون سياسة المغرب بشأن الهجرة، التي أدخلت من خلال التشريعات التي وضعت في عام ٢٠١٤، نموذجاً يحتذى به في شمال أفريقيا.
- لدى بلدان شمال أفريقيا ملامح اقتصادية متباينة، وهي تتراوح من المغرب المتنوع اقتصادياً، إلى ليبيا التي تعتمد على النفط والغاز. ومع ذلك فهي جميعاً تواجه تحديات مماثلة، بما في ذلك البطالة (لا سيما في أوساط الشباب)، وسوء جودة الخدمات العامة، وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضخم القطاع العام، والتحصيل الضريبي غير الفعال، فضلاً عن اتساع نطاق القطاع غير الرسمي.
- إن تعزيز روح المبادرة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُعتبران من الأولويات لبلدان شمال أفريقيا، وخاصةً فيما يتعلق بخلق فرص العمل، كما يُعدّ التعاون التنظيمي، مثل مواءمة تعريفات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشريعاتها، والمؤسسات الداعمة لها في أنحاء شمال أفريقيا، مجالاً واضحاً يمكن فيه التشجيع على تطوير الشركات الناشئة والشركات الصغيرة من خلال المزيد من التكامل.
- وتزامناً مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة، يجب على حكومات شمال أفريقيا معالجة الثغرات التكنولوجية والعمل على تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص. على سبيل المثال، في بعض القطاعات مثل قطاع التكنولوجيا المالية، يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تبني على أوجه التأزر الناشئة التي تطورت تطوراً طبيعياً كتلك المتعلقة بحاضنات الاستثمارات والمستثمرين الداعمين للمشاريع المبتدئة الذين يعملون في جميع أنحاء المنطقة.
- كما تُشكّل مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما إنتاج الطاقة الشمسية، تطوراً واعداً لشمال أفريقيا. وفي حين تعطلت المبادرات الإقليمية، مثل مشروع تكنولوجيا الصحراء (ديزيرتك) من جرّاء الاختلافات السياسية بين البلدان، فقد شهد القطاع نمواً هائلاً في تونس ومصر والمغرب، حيث أثبتت مشاركة القطاع الخاص نجاحها.

## ١. مقدمة

أثارت النقاشات التي دارت في العقدین الأخيرین بشأن التكامل في شمال أفريقيا أفكاراً من قبيل الهوية والمصير المشتركين في المنطقة، إلا أن المحاولات الأخيرة لبناء تكتلات إقليمية في شمال أفريقيا، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي الذي أنشئ في عام ١٩٨٩، لم تنجح، وبقية راسخة في الوجود العام. كذلك فشلت المناقشات حول الاندماج أيضاً في التغلب على التحديات الحالية التي أحبطت حتى الآن محاولات تحقيق التكامل في شمال أفريقيا. ومن المرجح أن تواصل هذه التحديات إفشال أي جهود لتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية بين بلدان المنطقة.

تستند هذه الورقة إلى خلاصات حوارات شمال أفريقيا، وهي سلسلة من مناقشات الخبراء التي عُقدت ممدً في أنحاء شمال أفريقيا ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وتموز/يوليو ٢٠١٩. وقد سعت مبادرة حوارات شمال أفريقيا إلى إنشاء منتدى للحوار البناء والقائم على السياسات بين القادة من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر لمناقشة مجالات المصالح الاقتصادية المتبادلة والقدرة على التكيف، وكانت الاجتماعات ترمي إلى استكشاف التحديات المشتركة والمجالات المحتملة للتعاون والتكامل في هذه البلدان.

بدلاً من التركيز على التكامل الإقليمي التقليدي والتحديات ذات الصلة، تدرس هذه الورقة فوائد النهج 'التأزري' للتعاون في شمال أفريقيا. وتُعدُّ المقاربات التدريجية والتعاون القطاعي المجزأ أسلوباً أكثر فعالية لتوليد الفرص والفوائد من الإصرار على وضع خطط تامة الأركان تعالج جميع العقبات والتحديات الكثيرة في آن معاً، فالنهج التأزري أكثر عملياً وعلى الأرجح أن يوفر فرصة سانحة للتعاون والتكامل على نطاق أوسع. وكما هو معلوم فإن بعضاً من أقوى المنظمات الإقليمية في العالم وبعضاً من كبرى التكتلات التجارية نشأت أولاً كمشاريع للتعاون الصناعي بشأن سلعة أو سلعتين.

### تُعدُّ المقاربات التدريجية والتعاون القطاعي المجزأ أسلوباً أكثر فعالية لتوليد الفرص والفوائد من الإصرار على وضع خطط تامة الأركان تعالج جميع العقبات والتحديات الكثيرة في آن معاً.

ولئن كان من الصعب على الحكومات في المنطقة بناء آليات تعاون «متينة» و«ذات طابع رسمي» فإن الجهات الفاعلة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية المحلية، مثل البلديات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنظمات المجتمع المدني، قد توفر طرقاً بديلة لتحقيق تعاون غير تابع للدولة. ومن شأن هذا النهج الذي يسير من القاعدة إلى القمة تمكين الفاعلين الأصغر من تبادل الخبرات وبناء شبكات عبر وطنية قد تصبح هياكل مستدامة للتعاون بين المنظمات غير الحكومية في شمال أفريقيا.

تهدف هذه الورقة، من بين ما تهدف إليه، إلى مناقشة مجالات التعاون والتأزر المستمرة وإمطاة اللثام عنها، إذ يتيح العمل التعاوني عبر هذه البلدان للجهات الفاعلة استخلاص القيمة وتبادل المعرفة ومواءمة المعايير وتطوير الأفكار المشتركة. ويمكن أن توجد مجالات التأزر هذه على نطاق وطني كبير - على سبيل المثال، مشاريع البنية التحتية المشتركة، ومعالجة الضرائب والعوائق غير الجمركية، والحوار بين مسؤولي الجمارك، والتعاون في مكافحة الإرهاب - أو على نطاق أصغر، مثل التعاون بين جمعيات رجال الأعمال والمؤسسات الأكاديمية أو المجتمع المدني.

ويمكن للنهج التأزري أن يُطَلِّق قدرات بلدان شمال أفريقيا، ما يتيح لها النظر في العمل المشترك داخل المنتديات الأكبر. على سبيل المثال، وقَّعت جميع بلدان شمال أفريقيا على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية<sup>١</sup> كما انضمت جميعها إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية<sup>٢</sup> وباستثناء ليبيا، فإن لديها جميعاً اتفاقيات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي<sup>٣</sup>. كما تتمتع دول شمال أفريقيا أيضاً بعلاقات تعاون أمني قوية مع مجموعة السبع. ونتيجة لذلك، هناك العديد من المنصات والفرص للعمل المشترك المخطط له داخل هذه المنتديات المختلفة التي قد تكون بمثابة منطلق لمزيد من العمل التعاوني والمنفعة المتبادلة.

<sup>١</sup> تُرجمت عبارة 'Synergistic Approach' الإنجليزية بالنهج التأزري' ومن هنا، فإن كلمة 'تأزر' في هذا النص تشير إلى مفهوم 'Synergy' بالإنجليزية.

<sup>٢</sup> الاتحاد الأفريقي (٢٠١٩)، «اتفاقية إنشاء اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية» <https://www.tralac.org/documents/resources/cfta/3009-agreement-establishing-the-afcta-status-list-july-2019/file.html> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٣</sup> مجلس هونغ كونغ للتنمية التجارية (٢٠١٩)، «مبادرة الحزام والطريق: الموجزات الفُطرية - The Belt and Road Initiative/The Belt and Road-Initia-tive-Country-Profiles/obor/en/1/1X000000/1X0A3610.htm» (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤</sup> المفوضية الأوروبية (٢٠١٩)، «المفاوضات والاتفاقيات» [https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/negotiations-and-agreements/index\\_en.htm](https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/negotiations-and-agreements/index_en.htm) (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

---

تُلقي هذه الورقة الضوء على المجالات ذات الاهتمام الحالي لصانعي السياسات، وفي المقام الأول الأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف العنيف، وأمن الحدود والاتجار، ثم تناقش الورقة المصالح الاقتصادية من خلال النظر في تنمية القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانات الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيات الجديدة في المنطقة. وبعد مناقشة أوجه التآزر المحتملة في إطار اتفاقات خارج حدود المنطقة الإقليمية، تُختتم الورقة بالتفكير في مستقبل التعاون في شمال أفريقيا.

ويُشكّل السياق السياسي عقبة جسيمة أمام المزيد من التكامل والتعاون في شمال أفريقيا، إذ توجد في المنطقة توترات بين الحكومات، واختلافات في النظم السياسية، علاوة على انتشار الاستبداد ذو النزعة القومية. ومع ذلك، ينبغي ألا ينتقص هذا الواقع من أهمية الدعوة إلى التعاون وتجميع الموارد لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز النظم الاجتماعية والسياسية الأكثر انفتاحاً.

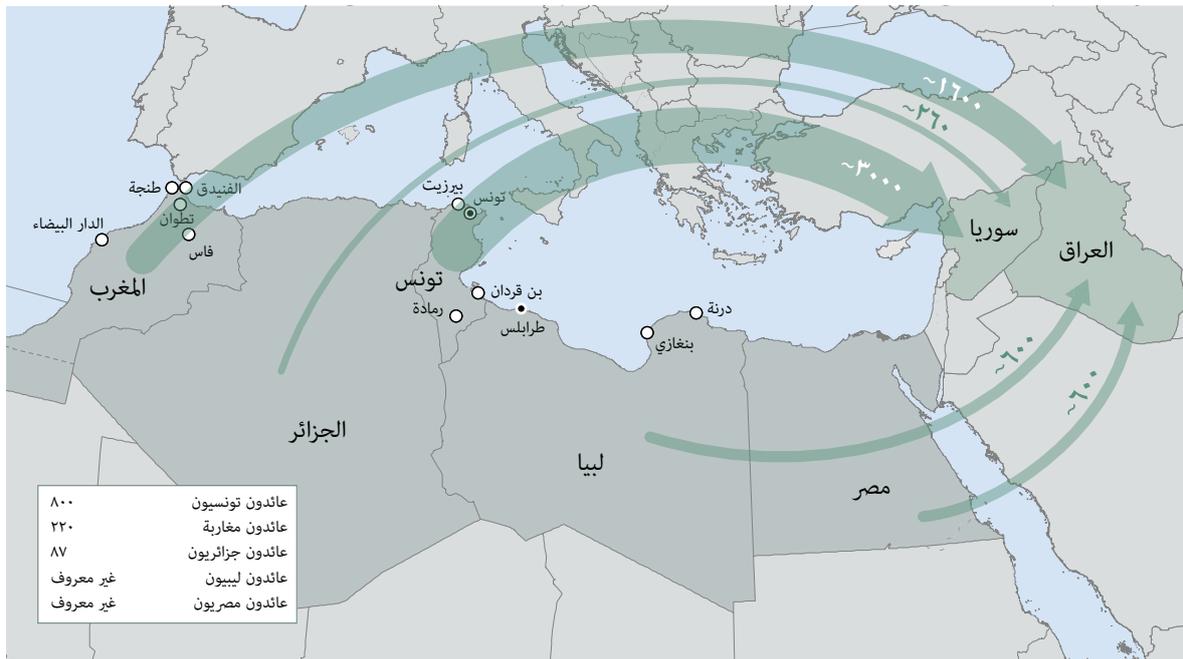
## ٢. الأمن

تُكرس حكومات شمال أفريقيا موارد كبيرة للأمن القومي، وعادةً ما تكون هذه الجهود موجهة نحو تهديدات المتمردين والإرهابيين والمليشيات التي تعمل داخل بلدان المنطقة وعلى طول حدودها. كما إن لدى معظم الحكومات في المنطقة أجهزة أمن داخلي واسعة مهمتها السيطرة على المجتمع المدني وقمع المعارضة. ويمثل التهريب والاتجار بالبشر أيضاً تحديات كبيرة لأجهزة الأمن في شمال أفريقيا، والتي تميل عادةً إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب. ولا يزال التعاون الأمني الإقليمي ضعيفاً وهو مجال تستطيع بلدان شمال أفريقيا توحيد جهودها فيه، كما يوجد أيضاً مبرر قوي لتنسيق أوثق بين بلدان المنطقة والسلطات في أوروبا لمعالجة الاتجار بالبشر.

### مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف

في أعقاب ثورات ٢٠١١ في شمال أفريقيا، وجدت موجة من التطرف موطناً قدم في المنطقة التي غدت مركزاً لجيل جديد من الجهاديين. وفي الواقع، تحوي منطقة شمال أفريقيا نصف أكبر ٢٠ مركز تجنيد من المراكز دون الوطنية في العالم، كما إن نحو ٢٧ في المائة من المقاتلين البالغ عددهم ٣٠,٠٠٠ الذين سافروا إلى سوريا هم من بلدان المغرب العربي.<sup>٥</sup>

الشكل ١: المقاتلون الأجانب من شمال أفريقيا الذين سافروا إلى سوريا والعراق منذ عام ٢٠١١



المصدر: واتاني، ل. (٢٠١٨)، «الخطوات التالية للمقاتلين الأجانب في شمال أفريقيا»، تحليلات مركز دراسات الأمن رقم ٢٢٢، <https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-security-studies/> pdfs/CSSAnalyse222-EN.pdf (آخر دخول في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

ملاحظة: مستنسخة بإذن من المعهد السويسري الفيدرالي للتكنولوجيا في زيورخ (ETHZ).

<sup>٥</sup> مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٧)، «كيف سعد تنظيم الدولة الإسلامية وسقط وكيف يمكن أن يصعد من جديد في المغرب العربي»، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم ١٧٨، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-magreb> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

لقد أصبح هذا الجيل الجديد من الجهادية أكثر انتشاراً وهو يستقطب جمهوراً من حديتي السنّ من الرجال والنساء بتسخيره الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تجنيد أساسية، بينما يهدد بتقويض الحكومات الهشة وتطرف الجماهير في المجتمعات المنقسمة<sup>٦</sup>. للتطرف أسباب جذرية عامة مختلفة: سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية. إلا أن دور التلقين الديني أصبح أقل أهمية في جذب الجهاديين المحتملين، إذ يعتمد التجنيد في الوقت الراهن بشكل أساسي على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعزز بعضها بعضاً، وذلك من قبيل التهميش الاجتماعي والثقافي والمظالم الاجتماعية والاقتصادية، والأجواء السياسية الاستبدادية والعقود الاجتماعية المحطّمة. كذلك يُعدُّ انتشار القطاع الاقتصادي غير الرسمي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيّما في أوساط الشباب، من أعراض ضعف قدرات الدولة في شمال أفريقيا، وهو ما يوفّر أرضية خصبة للتطرف.

تعكس الأنماط المتغيرة للتجنيد تحوّراً في البُعد الاجتماعي للجهادية في شمال أفريقيا، وثمة تطور مهم يتمثل في انتقال الجهادية من البيئات الريفية إلى البيئات الحضرية<sup>٧</sup>. ففي معظم بلدان شمال أفريقيا يكون التجنيد أعلى في المناطق الحضرية، وخاصة على هوامش المدن الكبرى مثل الدار البيضاء وتونس والجزائر العاصمة والقاهرة، وقد أضحت عملية التجنيد أمراً مألوفاً في المواقع الحضرية وهي تتركز فيها بصورة متزايدة.

### تعكس الأنماط المتغيرة للتجنيد تحوّراً في البُعد الاجتماعي للجهادية في شمال أفريقيا.

تتباين معظم حكومات شمال أفريقيا بقيادتها للحرب على الإرهاب من أجل جذب المجتمع الدولي، كما تتراوح مقارباتها في مواجهة التطرف بين التدابير الأمنية المتشددة والأدوات الأكثر ليونةً مثل التعليم الديني المعتدل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الفقيرة. ومع ذلك فإن معظم بلدان شمال أفريقيا تعتمد في المقام الأول أساليب العصا الغليظة في تعاملها مع التطرف، لأنها تميل إلى النظر لهذه الظاهرة من خلال منظور أمني حصرياً.

ومن بين دول شمال أفريقيا، يُصوّر نهج المغرب لمكافحة التطرف العنيف، الذي يوظف مجموعة من الأدوات اللينة والصلبة، على أنه أحد أكثر الطرق إدماجاً وشمولاً. فقد أدى اعتماد قانون مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٣ (جرى تعديله في عام ٢٠١٤) إلى تعزيز أجهزة الأمن في البلاد وأفضى إلى إنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٥ هي المكتب المركزي للأبحاث القضائية<sup>٨</sup>. علاوة على ذلك، أطلقت أيضاً مشاريع لإخضاع المساجد لرقابة أشد ولدعم برامج تدريب شاملة للأئمة<sup>٩</sup>. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التي تدير السجون في المغرب برنامجاً يرمي إلى معالجة نزعة التطرف في السجون لإعادة تأهيل الجهاديين السابقين وإعدادهم لإعادة الاندماج في المجتمع<sup>١٠</sup>.

كذلك تنتهج تونس هي الأخرى نهجاً متعدد المستويات لمحاربة التطرف، فقد بذلت الأجهزة الأمنية العديد من الجهود لإصلاح ثقة الجمهور واستعادتها بعد ثورة ٢٠١١، لا سيّما وأن البلاد كانت هدفاً لهجمات إرهابية مختلفة. كما أغلقت الحكومة العديد من المساجد والمدارس القرآنية المشتبه في كونها متطرفة، وهو الأمر الذي أثار الجدل<sup>١١</sup>.

أما النهج الجزائري فقد كان مختلفاً على نحو لافت، إذ استند إلى الدروس المستفادة من عودة المقاتلين الذين قاتلوا في أفغانستان والحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات، وتتركز إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب على التدابير الوقائية ومعالجة النزعة المتطرفة، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع على غرار ما جرى بعد 'العقد الأسود' عندما عرضت الحكومة على المتطرفين السابقين مساراً للمصالحة<sup>١٢</sup>. ونتيجة لذلك، نجحت الجزائر في الحد من النشاط الجهادي إجمالاً، كما يواصل جهاز الأمن نهج عدم التسامح إزاء الجهادية إطلاقاً.

في مصر، انصبّ التركيز الرئيسي لعمليات مكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة على مناطق شمال ووسط سيناء، حيث تنشط الجماعات الجهادية المحلية المرتبطة بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) منذ أواخر عام ٢٠١٤. وتواصل قوات الأمن المصرية شن حملة واسعة النطاق لمكافحة التمرد في هذه المنطقة، وقد أدت الحملة إلى تدمير المنازل والمباني على طول الحدود مع قطاع غزة بهدف إنشاء منطقة خالية من السلاح، ما أدى إلى نزوح الآلاف من الناس. لكن على الرغم من هذا النهج المتشدد، لا يزال التمرد نشطاً. وقد أدى ذلك إلى تأخير التقدم في خطط الحكومة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والإسكان والتنمية في المنطقة

<sup>٦</sup> ملكا، ج.، لورنس، و. (٢٠١٣)، «الجيل التالي من السلفية الجهادية»، ورقة تحليلية، واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية <https://www.csis.org/analysis/jihadi-salafisms-next-generation> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٧</sup> بارغيترا، أ. (٢٠١٩)، «المجتمعات المحلية والتطرف في شمال أفريقيا: العوامل المحلية وتطور الإسلام السياسي في المغرب وتونس وليبيا»، إنترناشونال أفرز (٥) ٨٥، ص. ١٠٣١-١٠٤٤، <http://www.jstor.org/stable/40388922> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٨</sup> وزارة العدل المغربية (٢٠٠٣)، قانون مكافحة الإرهاب رقم ٠٢-٠٣، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، <http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/fr/penal/luttecontreterrorisme.htm> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٩</sup> وينسكوت، أ. (٢٠١٧)، «بيروقراطية الإسلام: المغرب والحرب على الإرهاب»، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>١٠</sup> المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في المغرب (٢٠١٦)، «برنامج مصالحة» <http://www.dgapr.gov.ma/Baramelj/Pages/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%D9%85%D8%84%D8%AD%D8%A9.aspx> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>١١</sup> غريوال، س.، وحميد، س. (٢٠١٨)، «تونس الديمقراطية تسلك الطريق الخطأ في مكافحة الإرهاب»، مدونة «النظام من الفوضى» في موقع معهد بروكينغز، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، <https://www.brookings.edu/blog/or-der-from-chaos/2018/11/04/democratic-tunisia-is-taking-the-wrong-path-in-the-fight-against-terrorism> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>١٢</sup> جريكو، م. (٢٠١٩)، «إستراتيجية الجزائر للتغلب على الإرهاب الإقليمي»، ذا ناشونال إنترست، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، <https://nationalinterest.org/feature/algerias-strategy-overcome-regional-terrorism-45742> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

كجزء من إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية. استغل الجهاديون في مصر سرديّة الانتقام إثر إقالة واحتجاز الرئيس السابق محمد مرسي، والقتل العنيف للمئات من أنصاره في تموز/يوليو وأب/أغسطس ٢٠١٣،<sup>١٢</sup> كذلك استفادت الجماعات الجهادية في مصر من خطوط الإمداد اللوجستي من ليبيا، على الرغم من أن هذه الخطوط أصبحت أضعف بعد صعود الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا تحت قيادة الجنرال خليفة حفتر المدعوم من مصر.

ولئن كان هذا النهج الأمني الطابع يوفّر نجاحات على المدى القصير، إلا أن الأمر لا يتجاوز هذا الحد بكثير، فقد تنجح عمليات مكافحة الإرهاب في تحييد التهديد وتدمير الخلايا الإرهابية، بيد أنها تُخفق في معالجة الأسباب الجذرية طويلة الأمد للتطرف. لقد أدى النهج الحالي إلى زيادة فعالية الأجهزة الأمنية، في حين أعاق دور التدابير غير الأمنية.

تتمتع جميع حكومات شمال أفريقيا بعلاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على صعيد مكافحة الإرهاب<sup>١٣</sup>، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا، وهي مرتبطة باتفاقات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف وآليات لتبادل المعلومات الاستخبارية، كذلك وضعت برامج متعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب.<sup>١٤</sup> ومع ذلك فقد جاء هذا التعاون في بعض الأحيان على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية. يمكن للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي استخدام نفوذهما لربط التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف باحترام الحريات وحقوق الإنسان. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة في وضع حد للاعتداءات على حريات الصحافة والحقوق الفردية، وهي سَهْلُها توسيع نطاق تعريف الإرهاب من قبل حكومات شمال أفريقيا. إلا أن بعض الحكومات الأوروبية تميل إلى حصر الملاحظات حول حقوق الإنسان والديمقراطية على الهامش، بسبب أولوية الاعتبارات التجارية<sup>١٥</sup>، بما في ذلك صفقات الأسلحة الكبرى.

## التعاون الأمني الإقليمي

يُعتبر التعاون الأمني الإقليمي مجالاً يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تبني فيه أوجه تآزر، وتُعدّ مسألة مكافحة الإرهاب مسألة حساسة للغاية بالنسبة إلى حكومات شمال أفريقيا، ولهذا السبب يحدث القليل من التعاون «الرسمي»، وبدلاً من ذلك، غالباً ما تكون هناك خصومة تنافسية حول المسألة، وخصوصاً بين المغرب والجزائر. وقد تفاقم هذا التحدي السياسي بفعل الاضطرابات المستمرة في ليبيا، والافتقار إلى الثقة عموماً بين بلدان شمال أفريقيا، وضعف التنسيق داخل الوكالات والمؤسسات العاملة في مكافحة الإرهاب التابعة لكل دولة من هذه الدول.

وعلى الرغم من هذه التحديات، كانت هناك بعض حالات التعاون الناجح نسبياً على مدى العقد الماضي، على سبيل المثال في جمع وتبادل المعلومات الاستخبارية بين الجزائر والنيجر وموريتانيا. وتلتزم بعض بلدان شمال أفريقيا باتفاقيات أمنية، على سبيل المثال، هناك تعاون متعدد المستويات بين تونس والجزائر في مجال الأمن ومراقبة الحدود.

وفي الوقت الذي يتسم فيه التعاون داخل شمال أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب بتدني المستوى وبكونه تعاوناً ثنائياً في المقام الأول، فإن مثل هذا العمل الفردي لا يكون بنفس فعالية التعاون الإقليمي والدولي. غير أن حالات التعاون الداخلي هذه في شمال أفريقيا، وإن كانت ضعيفة، قد تكون بمثابة منطلق للبيئات الإقليمية أو متعددة الأطراف في المستقبل.

ويشارك أفراد عسكريون جزائريون وتونسيون ومغاربة في برامج تدريبية يقودها الجيش الأمريكي، مثل برنامج فلينتلوك (Flintlock) ٢٠١٩، وهو أكبر تدريب سنوي لقيادة قوات الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)<sup>١٦</sup>، كما شاركت القوات العسكرية من هذه الدول الثلاث في برامج تدريب حلف الناتو إلى جانب مشاركين من الشرق الأوسط، وهناك مثال آخر على التعاون الناجح هو المبادرة الدفاعية ٥+0<sup>١٧</sup>.

<sup>١٢</sup> منظمة العفو الدولية (٢٠١٨)، «مصر: بعد مضي خمس سنوات على مذبحه رابعة، ما زالت ظاهرة الإفلات من العقاب تشعل أزمة حقوقية غير مسبوقة»، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/08/egypt-rabaa> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>١٤</sup> دوركين، أ. المالكي، ف. (٢٠١٨)، «خط الجبهة الجنوبي: تعاون الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب مع تونس والمغرب»، موجز السياسات، لندن: المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، [https://www.ecfr.eu/publications/summary/the\\_southern\\_front\\_line\\_eu\\_counter\\_terrorism\\_cooperation](https://www.ecfr.eu/publications/summary/the_southern_front_line_eu_counter_terrorism_cooperation) (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>١٥</sup> انظر على سبيل المثال: البرلمان الأوروبي (٢٠١٥)، «التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان»، الاستجاب البرلماني، ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، [http://www.europarl.europa.eu/doceo/docu-ment/E-8-2015-003442\\_EN.html](http://www.europarl.europa.eu/doceo/docu-ment/E-8-2015-003442_EN.html) (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛ كافاناغ، ر. (٢٠١٩)، «إسبانيا والبرتغال تقودان المساعدة الأمنية للاتحاد الأوروبي بينما يسعى المغرب إلى تعزيز الأمن»، قمة بلدان جنوب الاتحاد الأوروبي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، <https://www.southeusummit.com/europe/spain-and-portugal-lead-eu-security-assistance-as-morocco-seeks-to-boost-security> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)؛ الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (٢٠١٧)، «أول حوار غير رسمي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب»، بيان صحفي، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، [https://ecae.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/34285/first-eu-algeria-high-level-informal-dialogue-regional-security-and-fight-against-terrorism\\_en](https://ecae.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/34285/first-eu-algeria-high-level-informal-dialogue-regional-security-and-fight-against-terrorism_en) (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>١٦</sup> انظر على سبيل المثال، رودولف، ب. وويرنفلير، إ. (٢٠١٨)، «اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمّق بين الاتحاد الأوروبي - تونس: النوايا الحسنة غير كافية»، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية التعليق رقم ٤٩، <https://www.swp-berlin.org/en/publication/eu-tunisia-dcfa-good-intentions-not-enough> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩). تيفن، ك. (٢٠١٩)، «العلاقات الأوروبية-المغربية: شراكة بصيغة رابع-رابع؟»، مقال من المعهد المغربي لتحليل السياسات، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٩، <https://mipa.institute/6866> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>١٧</sup> السفارة الأمريكية في بوركينا فاسو (٢٠١٩)، «فلينتوك ٢٠١٩ في بوركينا فاسو»، <https://bf.usembassy.gov/flintlock-2019-in-burkina-faso/> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>١٨</sup> «مبادرة الحوار الدفاعي ٥ + ٥» هي منتدى تعاوني بين الدول المتجاورة في غرب البحر المتوسط، وتضم خمس دول من الجانب الجنوبي من البحر المتوسط هي (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس) وخمس دول من الساحل الشمالي البحر المتوسط هي (فرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا).



المدني في المنطقة جهودها لبناء الثقة وإقامة حوارات مع أصحاب المصلحة الحكوميين، ويجب أن يكون هناك وضوح وشفافية فيما يتعلق بأدوارها بما يساعد على أن تُدرك الحكومات أنَّ منظمات المجتمع المدني هي منظمات مستقلة وليست موجودة لتؤدّي عمل المُحَرِّين. وفي هذا الصدد، تُعتبر تونس، والمغرب بدرجة أقل، استثناءين في المنطقة ومثالاً للتعاون الناجح بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

مؤلّ المانحون الدوليون، بما في ذلك المملكة المتحدة، جهود الحكومات لبناء برامج معالجة التطرف المستدامة التي تهدف إلى إعادة إدماج الجهاديين السابقين في المجتمع، وقد جاءت النتائج متباينة حتى الآن، كما لا تزال فعالية برامج مكافحة التطرف العنيف غير واضحة، ويتلصق المُنْفَذون في إجراء التقييمات المستفيضة والملائمة لأدائهم خشية فقدان التمويل. ونتيجة لذلك، تستمر البرامج في العمل على الرغم من عدم وجود تأثير إيجابي مؤكد، أو حتى تأثيرات ضارة.

## الإصلاح الديني

يتمثل العنصر الثالث المهم في أوجه التآزر بين حكومات شمال أفريقيا في دور المؤسسة الدينية في مواجهة الإيديولوجيات الراديكالية، أو الانخراط في سياسات الدولة في مجال مكافحة التطرف ومكافحة التطرف العنيف، ومثمة إمكانية للتعاون في هذا الشأن نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه الدين في المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة. غالبية سكان شمال أفريقيا من المسلمين السنّة، وتتبع جميع الحكومات أحكام المذهب المالكي في الفقه وتروّج له، ويمكن للمؤسسة الدينية أن تلعب دوراً إيجابياً في الحد من التطرف. على سبيل المثال، في المغرب، تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتدريب الأئمة على الترويج للإسلام «المعتدل».<sup>٣٣</sup>

وتوجد بالفعل بعض البرامج للتعاون الديني في المنطقة، فعلى سبيل المثال، قام معهد محمد السادس لتدريب الأئمة في المغرب سابقاً بجلب مئات الأئمة من شمال أفريقيا إلى البلاد لبحث سُبل التعاون، ونظراً إلى الفراغ القائم في الخطاب الديني وفقدان مصداقية الأئمة في تونس وليبيا، فإن بإمكان البلدين الاستفادة من هذا النوع من التدريب.

مع ذلك، يمكن أن تؤدي التفسيرات التي تؤيدها الدولة للإسلام إلى تفاقم الحرمان من الحقوق وزيادة نفور الأفراد. على سبيل المثال، أدى النهج السلبي لإمام الأزهر الحالي ونفوذ الحكومة المغربية وسيطرتها على المساجد، إلى إبعاد الشباب، كما دفع إلى انتقاد نسخة الإسلام التي ترعاها الدولة. لذا، يتعيّن اتباع نهج يتسم بالشمول. وفي هذا الإطار، يُعدّ إدراج منظمات المجتمع المدني وعلماء الدين المستقلين في تصميم هذه البرامج تطوراً هاماً في مكافحة التطرف.<sup>٣٤</sup>

## أمن الحدود والتهريب

لقد استطاع السكان المحليون في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي إيجاد نظام واستقرار في المناطق الحدودية عندما ضعفت قدرة الدولة، وقد تيسّر ذلك من خلال الاتفاقات المُضَمَّرة بين السلطات المركزية والنخب المحلية أو أصحاب النفوذ، وذلك حرصاً على النظام المحلي ولتأمين مكاسب للسكان المحليين دون تحدي سيادة الدولة. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، خضعت الأنشطة العابرة للحدود للتدقيق واعُثِّرت الأنشطة «العادية» غير مشروعة وذلك نتيجة التركيز على الإرهاب والتهريب.

## تأمين المناطق الحدودية

تمتد الحدود في شمال أفريقيا على مسافات كبيرة، وغالباً ما توصف بأنها كثيرة الثغرات لأنها سهلة الاختراق لمن يعتزم عبورها من أصحاب العلاقات أو الأثرياء.<sup>٣٥</sup> وقد قامت بعض حكومات شمال أفريقيا بتأمين حدودها عن طريق بناء الحواجز المادية مثل الجدران والأسوار،<sup>٣٦</sup> ومن مثال ذلك الحدود المغربية الجزائرية المغلقة منذ عام ١٩٩٤.

غير أنَّ الفاعلين الأمنيين في المنطقة يفتقرون في مجملهم إلى القدرات والتدريب والمعدات لتأمين حدودهم بصورة ناجحة، وهذا هو الحال في ليبيا على وجه الخصوص بالنظر إلى الصراع المستمر والافتقار إلى سيطرة الدولة، إذ لا يتلقى المسؤولون سوى القليل من التدريب والموارد القليلة للشرطة الحدودية، وغالباً ما يجري تعيينهم بموجب نفوذ الميليشيات التي تغلغلت في أجهزة الدولة للسيطرة على المناطق الحدودية. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة متكاملة لإدارة الحدود في عام ٢٠١٣

<sup>٣٣</sup> الجشتيمي، أ. (٢٠١٩)، «المغرب يدرّب الطلاب الأجانب على نشر تعاليم الإسلام المعتدل» رويترز، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، <https://www.reuters.com/article/us-morocco-religion/morocco-trains-foreign-students-in-its-practice-of-moderate-islam-idUSKCN1RZ1JP> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٤</sup> ماكدونيل، أ.، باتون، ج. وزغيب سلوم، ي. (٢٠١٨)، «إشراك الجهات السلفية الفاعلة في المغرب: دور الإدماج في مكافحة التطرف العنيف»، تقرير واشنطن العاصمة: المركز الدولي للدين والدبلوماسية، <https://icrd.org/engaging-salafi-religious-actors-in-morocco-the-role-of-inclusion-in-cve> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٥</sup> هانلون، ك.، وهربرت، م. م. (٢٠١٥)، «تحديات أمن الحدود في المغرب العربي»، تقرير، واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام، <https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challeng-es-in-the-Grand-Maghreb.pdf> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٦</sup> الإيكونوميست (٢٠١٥)، «الجدران والأسوار الحدودية حول العالم»، <https://infographics.economist.com/2015/fences/> (آخر دخول في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

من خلال السياسة المشتركة للدفاع والأمن،<sup>٢٧</sup> ويهدف هذا المشروع إلى دعم تطوير إدارة الحدود والأمن على امتداد الحدود الليبية وتعطيل شبكات تهريب البشر والاتجار بهم في منطقة جنوب وسط البحر المتوسط.<sup>٢٨</sup> غير أن المشروع لم يُنفذ بالكامل، وقد جرى العمل على سد الثغرات الحاصلة على مستوى ثنائي من قبل دول مثل إيطاليا، التي احتوت الجهات المحلية الفاعلة من أجل وقف الهجرة إلى أوروبا، والتي بدورها استفادت من أهداف الاتحاد الأوروبي الأمنية لتحقيق غاياتها الخاصة. وفي الواقع فشل هذا النهج ذو الطابع الأمني في معالجة الأسباب الجذرية للتهريب وجاء على حساب حقوق الإنسان والاستقرار على المدى الطويل.

وحتى في الحالات التي تكون فيها البلدان على علاقات قوية وتعاون وثيق، كما في حالة تونس والجزائر، حدثت حالات إخفاق أمني في عدة مناسبات عند محاولة منع الجماعات الإرهابية من عبور الحدود المشتركة.

### التهريب والجرائم العابرة للحدود

أما بالنسبة للتهريب، فقد اكتسبت المدن والبلدات الحدودية مثل وجدة وبن قردان ومغنية سمعة سيئة بسبب عمليات التهريب والأنشطة العابرة للحدود. ومعظم السلع المهربة هي مواد تستعمل في الحياة اليومية، مثل الوقود (من الجزائر وليبيا إلى الدول المجاورة) وغيرها من السلع المدعومة حكومياً مثل القمح أو زيت الطهي. قبل عام ٢٠١١، كانت السلطات تعتبر أن أنشطة التهريب تخضع للسيطرة نسبياً، وقد تساهلت مع التجارة عبر الحدود فيما يتعلق بسلع معينة مثل الطعام والسجائر وذلك من باب تهدئة المجتمعات الحدودية الضعيفة والمهملة. ولكن بعد سقوط النظامين الليبي والتونسي، اتسع نطاق التهريب من حيث الحجم والنطاق، ففي الآونة الأخيرة، وخاصة في ليبيا، فُرض المزيد من القيود على أسواق التهريب المرحة هذه تزامناً مع دخول الجماعات المحلية والمليشيات إليها.

### يستشري الفساد في شمال أفريقيا، وهو يُعدّ عاملاً تمكيناً للجريمة عبر الوطنية، وينطبق هذا الحال بصفة خاصة على قوات أمن الحدود ومسؤولي الجمارك.

وللتعامل مع انخفاض أسعار النفط منذ ٢٠١٤، شددت السلطات الجزائرية السيطرة على حدود البلاد، وقد أثر ذلك سلباً على اقتصادات المدن الحدودية التي تعتمد على التهريب،<sup>٢٩</sup> كما شُدد الخناق على التهريب في مدن المغرب الشمالية منذ عام ٢٠١٧، وأدى تطبيق الضوابط الحدودية المتزايدة من قبل السلطات الإسبانية في مدينتي سبتة ومليلية إلى زيادة البطالة في هذه المنطقة بين الشباب والنساء ممكن كانوا ينشطون في أعمال التهريب. لم تنجح حكومات شمال أفريقيا حتى الآن في خلق اقتصادات مستدامة في المناطق الحدودية بينما يزداد الإحباط بين الشباب العاطلين عن العمل، وقد كان من شأن الحوادث الإرهابية في المناطق الحدودية، وخاصة في بن قردان في عام ٢٠١٥ أن تدفع السلطات إلى تركيز انتباهها على تلك المناطق، وهو ما أدى إلى انخفاض حاد في أنشطة التهريب.

يستشري الفساد في شمال أفريقيا،<sup>٣٠</sup> وهو يُعدّ عاملاً تمكيناً للجريمة عبر الوطنية،<sup>٣١</sup> وينطبق هذا الحال بصفة خاصة على قوات أمن الحدود ومسؤولي الجمارك. إلى جانب ذلك، كانت هناك أيضاً حالات صُيِّبَ فيها عمال مستشفيات في تونس وهم يعملون في تهريب الأدوية.<sup>٣٢</sup> وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٨، كُشِفَ عن تورط أفراد من القضاء الجزائري إثر واحدة من أكبر عمليات المداهمة لتجارة الكوكايين في القارة.<sup>٣٣</sup> يتسبب التهريب بأثر تدميري كبير على مؤسسات الدولة، وهذا ما كُشِفَ عنه من خلال شبكات الفساد المنظمة التي تطورت لتسهيل التجارة،<sup>٣٤</sup> وقد تستفيد من هذه الشبكات أشكال أخرى من الجرائم عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات.

<sup>٢٧</sup> بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا (٢٠١٨)، «بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا متكاملة تابعة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة»، بيان صحفي، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، 20mission%20civilian%20CSDP%20fully-fledged%20becomes%20a%20fully-fledged%20civilian%20CSDP%20mission، [https://eeas.europa.eu/p-missions-operations/eubam-libya\\_en/55578/EUBAM%20Libya%20becomes%20a%20fully-fledged%20civilian%20CSDP%20mission](https://eeas.europa.eu/p-missions-operations/eubam-libya_en/55578/EUBAM%20Libya%20becomes%20a%20fully-fledged%20civilian%20CSDP%20mission) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٢٨</sup> المفوضية الأوروبية (٢٠١٩)، «سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسيع، ليبيا» [https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/libya\\_en](https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/libya_en) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٢٩</sup> بلوم، و. (٢٠١٦)، «التهيش وانعدام الأمن وانعدام اليقين على الحدود التونسية الليبية»، تقرير، لندن: انترناشونال أليرت، <https://www.international-alert.org/publications/marginalisation-insecurity-and-uncertainty-tunisian-libyan-border> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٠</sup> منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٩)، «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: انتشار الفساد في ظل ضعف المؤسسات وتراجع الحقوق السياسية»، <https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٣١</sup> عياري، م. (٢٠١٨)، «التطرف العنيف والعوامل المحرزة عليه في تونس في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين» (بالفرنسية)، تونس: الأمم المتحدة، <http://opev.org/wp-content/uploads/2019/10/AYARI-Michae%CC%81-Revue-analytique-Les-facteurs-favorisant-l%E2%80%99extremisme-violent-dans-la-Tunisie-des-ann%C3%A9es-2010-ENG.pdf> (آخر دخول في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٢</sup> أنباء تونس Kapitalis (٢٠١٨)، «اختراق النظام الصحي من خلال شبكة لتهريب الأدوية» (بالفرنسية)، في ٢٧ حزيران/يوليو ٢٠١٨، <http://kapitalis.com/tunisie/2018/07/27/le-systeme-de-sante-infiltr%C3%A9-par-le-reseau-de-contrebande-des-medicaments> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٣</sup> غمراسة، ب. (٢٠١٨)، «الجزائر تقاضي مسؤولاً كبيراً بسبب صفقة كوكايين ضخمة»، الشرق الأوسط، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، <https://aawsat.com/english/home/article/1456961/algeria-prosecutes-senior-official-major-cocaine-bust> (آخر دخول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٤</sup> شام، م.، ومانغان، ف. (٢٠١٤)، «الاتجار غير المشروع والعملية الانتقالية في ليبيا: الأرباح والضائقة»، في بوسوروكس، واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام، <https://www.usip.org/publications/2014/02/illicit-traffic-ing-and-libyas-transition-profits-and-losses> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

أصبح الاتجار بالمخدرات أحد المكونات المركزية للجريمة عبر الوطنية في شمال أفريقيا، وعلى الرغم من أن تجارة القنب كانت سائدة في المنطقة في السابق، إلا أن تجارة الكوكايين نمت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد تضاعفت كمية الكوكايين المضبوطة في أفريقيا في عام ٢٠١٦، حيث شهدت بلدان شمال أفريقيا زيادة بمقدار ستة أضعاف، وهي تمثل ٦٩ في المائة من إجمالي الكوكايين المضبوط في المنطقة في تلك الفترة،<sup>٣٥</sup> وتُبين المضبوطات الرئيسية في ميناءي وهران وطنجة المتوسط أن عمليات تهريب الكوكايين تستخدم الطرق الموجودة والبنى التحتية المتكاملة للموانئ على مستوى العالم.

هناك عنصر آخر من الجرائم عبر الوطنية يتعلق بالاتجار بالآثار والتحف التاريخية، وهو ما شهدته مصر منذ عدة سنوات؛ كذلك توجد مخاوف في بقية أنحاء شمال أفريقيا تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأنواع المحمية والنباتات والحيوانات والحياة البرية.

## الهجرة والاتجار بالبشر

شهدت منطقة شمال أفريقيا زيادة في تدفقات الهجرة من المنطقة وعبرها في السنوات القليلة الماضية، ولطالما كانت المنطقة منطلقاً ومعبراً للهجرة إلى أوروبا. في عام ٢٠١٨، كان هناك ما يقدر بنحو ١٥٠,١١٤ من المهاجرين الوافدين إلى أوروبا عبر المنطقة،<sup>٣٦</sup> مقارنةً بنحو ١٨٠,٠٠٠ في عام ٢٠١٧،<sup>٣٧</sup> وقد سلك معظم المهاجرين الطرق الغربية في شمال أفريقيا.

تُفاقم الهجرة المختلطة تحدي إدارة الحدود في منطقة شمال أفريقيا،<sup>٣٨</sup> حيث تتكون موجات التدفق من الأشخاص المتاجر بهم والمهاجرين الاقتصاديين واللاجئين وطالبي اللجوء، كما إن القائم على الحدود ليسوا مجهزين أو مهتمين بشكل خاص بالتمييز بين هذه المجموعات، الأمر الذي يتسبب بعواقب وخيمة على المهاجرين، إذ إن لكل فئة وضعها القانوني المختلف إلى جانب ذلك، يبدأ بعض الأفراد رحلاتهم كمهاجرين، لكنهم يقعون ضحية لشبكات الاتجار في الطريق أو بمجرد وصولهم إلى نقطة العبور، ومع ذلك، إذا اتصلوا بأجهزة إنفاذ القانون في شمال أفريقيا، فغالباً ما يعاملون كمجرمين بسبب وضعهم غير القانوني. من أجل إحراز التقدم، يتعين على السلطات تشديد الخناق على شبكات الاتجار بالأشخاص بدلاً من ضحاياهم.

ينبغي أن تكون الإصلاحات مؤسسية الطابع كي تكون فعّالة، ومن بين العوامل المهمة في نجاحها مدى تعاون بلدان المنشأ والعبور والمقصد. كذلك يجب على الجهات الدولية الفاعلة أن توائم استجاباتها لهذا التحدي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التنسيق بين مكاتب المدعي العام لكل بلد للموافقة على المساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك إجراء اتصالات رسمية مع البلدان الأخرى وإجراء تحقيقات مشتركة، وبالفعل يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهذا في بعض بلدان شمال أفريقيا.

يتعين على الحكومات في شمال أفريقيا تحديد أولويات جهودها، وبدلاً من محاربة جميع أشكال التهريب في وقت واحد، من المهم التركيز على منع تهريب الأسلحة والمخدرات والمهاجرين عبر الحدود الوطنية، مع ترك البضائع اليومية تتدفق بحرية، إذ يمكن لهذه الأخيرة تسريع التجارة الإقليمية عن طريق تطبيع التجارة بين البلدان. ويجب تدريب المسؤولين، ولا سيما أولئك الذين على الحدود، على ممارسة هذا المستوى من المسؤولية التقديرية بالاستعانة بالتجهيزات التقنية.

## المجالات المحتملة للتأزر

### تحسين الهجرة الآمنة

أمام تزايد تدفقات الهجرة في شمال أفريقيا، أطلق المغرب سياسة هجرة رائدة جديدة في عام ٢٠١٤، وقد خلقت الخطة بيئة إيجابية ومرحبة للمهاجرين من خلال منحهم تصاريح إقامة، ما أدى إلى تنظيم أوضاعهم. وعلى غرار ذلك، تعمل وزارة العمل في ليبيا على تجهيز اتفاقات عمالية مع النيجر ومالي كتدبير وقائي بشأن الهجرة الدائرية.

للحجرة صورة سلبية في جميع أنحاء المنطقة، وهي تحتاج إلى تغيير من أجل حل هذه المعضلة، إذ يمكن للهجرة أن تُنشئ روابط بين البلدان حيث يميل المهاجرون إلى الحفاظ على اتصالهم ببلدان المنشأ. ولمواجهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ثمة حاجة لاتخاذ تدابير حديثة واستباقية. على سبيل المثال، يستخدم المغاربة وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك قنوات يوتيوب والمدونات التي تتواصل مع المهاجرين المحتملين في لهجاتهم المحلية وتقدم لهم المشورة بشأن الأمور المتعلقة

<sup>٣٥</sup> مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨)، «تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨»، ص. ٨، <https://www.unodc.org/wdr2018/> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٦</sup> البرلمان الأوروبي (٢٠١٩)، «الهجرة في أوروبا»، ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٩، <http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/priorities/refugees/20170629STO78632/migration-in-europe> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٧</sup> المفوضية الأوروبية (٢٠١٨)، «تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا»، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، <https://ercportal.jrc.ec.europa.eu/getdailymap/docId/2759> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٣٨</sup> مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٨)، «دراسة عالمية حول تهريب المهاجرين لعام ٢٠١٨»، فيينا: الأمم المتحدة، [https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glosom/GLOSOM\\_2018\\_web\\_small.pdf](https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glosom/GLOSOM_2018_web_small.pdf) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

بالهجرة، وهي تعزز السبل القانونية للهجرة وتصف كيفية التقدم بطلب للحصول على صفة لاجئ، كما استُخدمت هذه التقنيات لتسليط الضوء على مخاطر التهريب، وبيّن العدد الكبير من المتابعين لهذه المبادرات على وسائل التواصل الاجتماعي كيف يمكن أن يلعب التواصل دوراً إيجابياً في تسليط الضوء على البدائل وكذلك على الأكاذيب التي يرويها المهزبون.

### الجاليات المغتربة كوسيلة للتنمية المحلية

يمكن أن يكون دور الجاليات المغتربة والمهاجرين الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي عنصراً هاماً في التنمية المحلية في شمال أفريقيا، إذ تتجاوز مساهمتهم مسألة إرسال التحويلات المالية، فجاليات المغتربين والمهاجرين الاقتصاديون يُكوّنون شبكات متطورة من ذوي المهارات العالية يمكنهم من خلالها تبادل المعرفة والتدريب.

لذا يجب أن يتعاون الاتحاد الأوروبي مع حكومات شمال أفريقيا لتسهيل نقل المعرفة والمهارات من أجل تحسين التنمية في شمال أفريقيا، ومن المهم في هذا الإطار إشراك الجهات الفاعلة المحلية، فمن خلال دعم المجالس البلدية يمكن لهذه الأخيرة أن تكون قادرة على العمل كقوى لتحقيق الاستقرار والتنمية في المناطق الحدودية وإعادة هيكلة الحكومة في هذه المناطق. كما تمثل البلديات أيضاً فرصة للتعاون الإقليمي عبر شمال أفريقيا، وتحرص المجالس البلدية الموجودة في المناطق الحدودية على العمل مع نظرائها في البلدان المجاورة، لكن في كثير من الأحيان تكون هناك مقاومة من الحكومة المركزية. ولكي تكون اللامركزية السياسية فعالة، يجب أن تكون مصحوبة باللامركزية الإدارية والمالية.

### بناء القدرات

لا تميل المقاربات القائمة على المنظور الأمني إزاء المناطق الحدودية لأخذ التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأسباب الجذرية للتهريب غير القانوني والسلوك الإجرامي في هذه المناطق بعين الاعتبار، ويمكن أن تتكيف طرق التهريب استجابةً لتدابير الأمن المشددة في المناطق الحدودية، والتي يمكن أن تجعل سياسة إدارة الحدود شديدة التركيز غير فعالة. على هذا النحو، هناك حاجة إلى اعتماد نهج أكثر شمولاً يستهدف مراكز التهريب الأكثر استقراراً للبضائع غير المشروعة، ويوفر سبل عيش بديلة في هذه المواقع.<sup>39</sup>

وقد أُحرز تقدم في التعاون في مجال الجريمة عبر الوطنية، فعلى سبيل المثال، اجتمع مسؤولو الجمارك في شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة لمناقشة التعاون التقني. وعلى المستوى غير الرسمي، يمكن أن يكون التعاون من خلال العلاقات الشخصية بين قوات الحدود أكثر فعالية. وفي الواقع، هناك بعض التبادلات الفنية على مستوى منخفض بين المغرب والجزائر، ومع ذلك فإن تنسيق السياسات يجب أن يأتي من الحكومة المركزية، ولتحقيق هذا، يتعين على البلدان الدخول في حوار بشأن مسائل كهذه. وهناك حاجة أيضاً إلى بناء القدرات المؤسسية لضمان امتثال التشريعات الوطنية للصوصك الدولية للتصدي للجريمة عبر الوطنية.

<sup>39</sup> المرجع نفسه.

## ٣. الاقتصاد

### نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

انتعش النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة، وإن كان بشكل متواضع في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وحالة عدم اليقين إبان الانتفاضات العربية عام ٢٠١١. ولدى بلدان المنطقة ملامح اقتصادية مختلفة، تتباين بين المغرب المتنوع اقتصادياً من جهة، إلى ليبيا باعتمادها الرئيسي على النفط والغاز، من جهةٍ أخرى. وتواجه جميع البلدان في المنطقة تحديات اقتصادية مماثلة، بما في ذلك إيجاد فرص عمل لمعالجة البطالة الشبابة المرتفعة، وتحسين تقديم الخدمات العامة، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليل حجم القطاع العام، وتحسين تحصيل الضرائب وتقليص القطاع غير الرسمي، كما تواجه البلدان المصدرة للنفط - وهي الجزائر وليبيا - تحديات إضافية متمثلة في التنوع الاقتصادي وإصلاح نظم الدعم المكلفة وغير المستدامة.

#### الجدول ١: مؤشرات الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء المنطقة

الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس	
١٨٠,٦٨	٢٥٠,٨٩	٤٨,٣١	١١٨,٤٩	٣٩,٨٦	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار بالأسعار الجارية)
٢,٨	٥,٣١	٧,٨٣	٢,٩٥	٢,٥	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
٤٢٧٨,٨٥	٢٥٤٩,١٤	٧٢٣٥,٠٣	٣٢٣٧,٨٨	٣٤٤٦,٦١	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
٣٢,٨٨	٩٢,٥٢	غير متوفر	٦٤,٤١	٧٠,٥	الدين العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
* ٠,٠٠٢-	* ٠,٠٠٨	* ٠,٢٩	٠,٥٦	* ٠,١٤	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
* ١,٢٠٤,٣-	* ٧,٢٠٩,٧-	** ٤٣٩,٥	٢,٩٦١,٤-	* ٨٠٩,٧-	الاستثمار الأجنبي المباشر، الصافي (ميزان المدفوعات، بمليين الدولارات بالأسعار الجارية)
* ٣٣,٥٠	٢٩,٣٦	٥٧,٩٩	٤٨,٨٠	* ٥٥,٩٤	واردات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
* ٢٢,٦٤	١٨,٩١	٦٠,٣٩	٣٨,٢٨	* ٤٣,٥٤	صادرات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
٤,٣٧	* ٢٩,٥	٢,٦١	١,٩١	٧,٣١	التضخم، أسعار المستهلك (٪ سنوي)
٤٢,٣٣	٩٨,٤٢	٦,٦٩	٣٦,٠٣	١١,٦	تعداد السكان (بالملايين)
١٢,١٤	١١,٤٤	١٧,٢٨	٩,٠٤	١٥,٤٨	إجمالي البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)
١٥٧	١٢٠	١٨٦	٦٠	٨٠	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية (١ = معظم اللوائح مؤاممة للعمل التجاري)

المصدر: بيانات مجمعة من بيانات البنك الدولي (٢٠١٨). <https://data.worldbank.org/> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)؛ صندوق النقد الدولي (٢٠١٨)، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/02/weodata/index.aspx> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩). ملاحظة: البيانات المعروضة تخص سنة ٢٠١٨ ما لم يذكر خلاف ذلك.

\*: بيانات عام ٢٠١٧

\*\* : بيانات عام ٢٠١٦

‡: بيانات عام ٢٠١٣

تضرر أداء الجزائر الاقتصادي بسبب الصراع المطول حول من سيخلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد استقالته، وقد تراجع الاستثمار في قطاع النفط والغاز، والذي يعد محورياً لاقتصاد البلاد، منذ أواخر العقد الأول من القرن الحالي، وذلك بسبب التنافر الداخلي في صفوف النظام، إلى جانب سلسلة من قضايا الفساد على أعلى المستويات وسوء العلاقات مع الشركات الدولية. وأدى هذا النقص في الاستثمار إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز، ما أدى بدوره إلى انخفاض الإيرادات بشكل مطرد مع زيادة الاستهلاك المحلي، في حين بقيت أسعار النفط العالمية منخفضة نسبياً منذ عام ٢٠١٤. وهبطت مساهمة قطاع المنتجات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية في كل ربع عام منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وذلك وفقاً للبيانات الرسمية حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٩.<sup>٤٠</sup>

<sup>٤٠</sup> الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر (٢٠١٩)، «الحسابات الوطنية الفصلية: الربع الثاني من عام ٢٠١٩» (بالفرنسية)، <http://www.ons.dz/IMG/pdf/ComptesN2T2019.pdf> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

وبلغ إجمالي النمو الاقتصادي السنوي ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٨، إذ عوّض الحصاد الجيد وزيادة نشاط البناء والنشاط الصناعي الانكماش الذي بلغت نسبته ٦,٤ في المائة في قطاع المنتجات النفطية خلال نفس الفترة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٩، طالبت الاحتجاجات الجماهيرية بإصلاحات سياسية عميقة في محاولة لتجنب تعيين شخصية أخرى من المؤسسة الحاكمة يدعمها الجيش لتخلف الرئيس بوتفليقة، وهو ما من شأنه أن يطيح بأي آمال في تغييرات محتملة في النظام السياسي. وعلى ذلك، انكمش قطاع النفط والغاز بنسبة ٧,٧ في المائة على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠١٩، وبلغ النمو الاقتصادي العام نسبة قدرها ٠,٨ في المائة فقط، مع تباطؤ ملحوظ في القطاعات غير الهيدروكربونية في الربع الثاني، مع تزايد الاحتجاجات الشعبية.<sup>٤١</sup>

بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت الحكومة قد استخدمت احتياطاتها من الميزانية ولجأت إلى الاقتراض من البنك المركزي لتغطية العجز الهيكلي الكبير. وما تزال لدى الجزائر احتياطات كافية من النقد الأجنبي لتغطية حوالي ١٥ شهراً من الواردات، غير أنّ هذه الاحتياطات انخفضت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٤،<sup>٤٢</sup> وبإمكان الجزائر أن تحصل على تمويل من خارج البلاد حيث إن حجم ديونها الخارجية قليل، غير أنّ كلاً المؤسسة السياسية وحركة الاحتجاج تُمانعان الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي في مقابل الحصول على قروض خارجية يمكن أن تدعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية طويلة الأجل. ومع اقتراب نهاية عهد بوتفليقة، صدر قانون جديد للمنتجات الهيدروكربونية بهدف تحسين شروط الاستثمار الأجنبي، وقد أقرّ القانون من قبل الإدارة المؤقتة التي تلت حكومة بوتفليقة، إلا أنه كان موضع انتقاد من الحركة الاحتجاجية؛ ومن المرجح أن تنتظر الشركات الأجنبية التسوية السياسية في البلاد قبل الالتزام بمشروعات كبرى جديدة.<sup>٤٣</sup>

وفي مصر، فقد أتمت الدولة برنامجاً لصندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات وأسفر عن نتائج متباينة. فبعد أن أجرت ثورة ٢٠١١ الرئيس حسني مبارك على الاستقالة من منصبه الذي بقي فيه لمدة ٣٠ عاماً تقريباً، نظرت أول حكومة مؤقتة في مسألة الدخل في برنامج لصندوق النقد الدولي، لكن الإدارة العسكرية نقضت ذلك. كما اقتربت حكومة محمد مرسي في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من إبرام صفقة مع صندوق النقد الدولي، إلا أنها تراجعت عن ذلك. ولجأت حكومة الرئيس السيسي أخيراً إلى صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦، بعد أن تبين أن الهبات السخية من حلفاء السيسي في الخليج غير كافية لتفادي أزمة ميزان المدفوعات.

وكان إصلاح سعر الصرف من العناصر الأساسية في اتفاق صندوق النقد الدولي. وفي مواجهة نظام صرف أجنبي رسمي غير سوي بشكل متزايد، اختارت مصر نهج الإصلاح الأكثر جذرية وهو التعويم الحر للعملة الوطنية، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة بأكثر من ٥٠ في المائة بين عشية وضحاها، ما أدى بدوره إلى ارتفاع التضخم إلى ٣٠ في المائة في المتوسط طوال عام ٢٠١٧،<sup>٤٤</sup> فانخفض دخل الفرد في مصر انخفاضاً حاداً بالقيمة الدولار، كما ارتفع معدل الفقر خمس نقاط مئوية بين منتصف عام ٢٠١٥ ومنتصف ٢٠١٨ ليصل إلى ٣٢,٥ في المائة، طبقاً لمقاييس البنك الدولي.<sup>٤٥</sup>

أما على الصعيد المالي، فقد ألغت الحكومة تدريجياً معظم الدعم على الطاقة اعتباراً من عام ٢٠١٦، وحققت إيرادات إضافية من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة كجزء من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وقد سعت الدولة لتخفيف العبء قليلاً على محدود الدخل من خلال برنامجي شبكة أمان اجتماعي واسع النطاق خصص لهما البنك الدولي مبلغ ٩٠٠ مليون دولار، فضلاً عن زيادة الإنفاق على دعم المواد الغذائية الذي تقدمه الدولة.<sup>٤٦</sup> ومع انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أظهر العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي السنوية في مصر تحسن كبير: إذ كان معدل التضخم عند أقل من ٥ في المائة؛ وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥,٦ في المائة؛ وكانت الحكومة تدير فائضاً أولياً في حساباتها المالية، ما أتاح بتخفيف سرعة زيادة الدين العام بعد أن تجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وكانت أسعار الفائدة في انخفاض ملحوظ، ما خفف من تكاليف خدمة الدين الحكومية؛ وارتفع الجنيه المصري بأكثر من ١٠ في المائة خلال عام ٢٠١٩؛ وبلغت احتياطات النقد الأجنبي نحو ٤٠ مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية ستة أشهر من الواردات؛ وانخفض العجز في الحساب الجاري إلى ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن وصل إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٦؛ وانخفض معدل البطالة الرسمي إلى ٧,٥ في المائة من ذروته البالغة ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

## يقابل زيادة احتياطات النقد الأجنبي ارتفاع الدين الخارجي الذي وصل نحو ١١٠ مليارات دولار في منتصف عام ٢٠١٩، أي ضعف مستوى عام ٢٠١٥.

ومع ذلك فإن هذه المؤشرات الاقتصادية الإيجابية تخفي في ثناياها إشارات أكثر مدعاةً للقلق، إذ يقابل زيادة احتياطات النقد الأجنبي ارتفاع الدين الخارجي الذي وصل نحو ١١٠ مليارات دولار في منتصف عام ٢٠١٩، أي ضعف مستوى عام ٢٠١٥، ومعظم هذا الدين طويل الأجل وبشروط تساهلية نسبياً، ويبلغ قرابة

<sup>٤١</sup> بنك الجزائر (٢٠١٩)، «الوضع المالي الشهري: شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩»، (بالفرنسية)، [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Situation\\_Publiable\\_BA.PDF/2019/FR/Situation\\_publiable\\_de\\_la\\_Banque\\_d'Al-](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Situation_Publiable_BA.PDF/2019/FR/Situation_publiable_de_la_Banque_d'Al-) (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤٢</sup> بنك الجزائر (٢٠١٩)، «النشرة الإحصائية الفصلية رقم ٤٦» (بالفرنسية)، [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin\\_46f.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_46f.pdf) (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤٣</sup> لو بوينت أفريك (٢٠١٩)، «إصدار قانون النفط والغاز المثني للجدل في الجزائر» (بالفرنسية)، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، <https://www.lepoint.fr/afrique/algerie-le-projet-de-loi-controverse-sur-les-hydrocarbures-a-> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤٤</sup> صندوق النقد الدولي (٢٠١٩)، «جمهورية مصر العربية: الاستعراض الخامس في إطار الترتيبات الموسعة بموجب مرفق الصندوق الموسع - بيان صحفي: تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي لجمهورية مصر العربية»، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 48731-ARab-Republic-of-Egypt-Fifth-Review-Under-the-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-48731 (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤٥</sup> إيكونومي بلس ميدل إيست (٢٠١٩)، «كل ما تود معرفته عن الفقر في مصر خلال ٢٠ عاماً»، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، <https://economyplusme.com/11052> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤٦</sup> البنك الدولي (٢٠١٩)، «تمويل إضافي لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي»، P168414-Operations-Project-Detail (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو رقم معقول؛ لكن أزمة سداد قد تلوح في الأفق خلال السنوات المقبلة. ومن العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير سلبي على اقتصاد البلاد الاعتماد الشديد على تدفقات الاستثمار في الحواجز المالية والأداء الضعيف نسبياً للاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء قطاع الطاقة الذي استفاد من تحسين الظروف لعمل شركات النفط الدولية، بما في ذلك إجراءات التعاقد الأكثر بساطة.<sup>٤٧</sup> وأخيراً، اعتمد الأداء القوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الماضية اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية، التي اكتسبت زخماً قوياً من انخفاض قيمة العملة، بينما بلغ معدل نمو الاستهلاك الخاص المحلي قرابة ١ في المائة فقط منذ منتصف عام ٢٠١٧.<sup>٤٨</sup>

تونس أيضاً لجأت إلى طلب دعم صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦، ومن المقرر أن تُكْمَل برنامج إصلاح مدته أربع سنوات بحلول منتصف عام ٢٠٢٠. وقد تضمنت التزامات تونس نهجاً لإصلاح سعر الصرف أقل جذريةً من التعويم الحر للجنيه المصري، لكن الدينار التونسي انخفض في إطار تعويم موجهٍ للعملة، وكان هذا عاملاً في رفع التضخم إلى مستوى يزيد بقليل عن نسبة ٧ في المائة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، مقارنةً بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٦، وظلَّ النمو ضعيفاً إذ بلغ ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، و ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٨، ويقدر أن يبلغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٩، كما انعكست زيادة الضرائب وخفض الإعانات وارتفاع التضخم من خلال ارتفاع معدل الفقر إلى حوالي ١٥ في المائة. وعلى غرار مصر، سعت الحكومة التونسية إلى التخفيف من هذه الآثار من خلال شبكة أمان اجتماعي يدعمها البنك الدولي، إلا أن توازن المدفوعات الأساسية في تونس في وضع أكثر خطورة من وضع مصر، فقد ارتفع الدين الخارجي من ٧٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٩، كما يبلغ عجز الحساب الجاري حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تكفي احتياطات النقد الأجنبي لتغطية ما يزيد عن ثلاثة أشهر من الواردات.<sup>٤٩</sup>

أما في المغرب، فتخضع السياسة الاقتصادية لمراقبة صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٢، ولكن ليس كجزء من برنامج منظم، بل كشرط للحصول على خط سيولة احترازي إذا لزم الأمر، غير أن المغرب لم يعتمد بعد على هذا المرفق. ومثلما هو الحال في بلدان شمال أفريقيا الأخرى، دعا صندوق النقد الدولي إلى المرونة في سعر الصرف، غير أن المغرب اعتمد نهجاً حذراً، وفي عام ٢٠١٧، غير المغرب وزن سلة العملات المستخدمة كمرجع لسعر الصرف من ٨٠:٢٠ (يورو: دولار) إلى ٦٠:٤٠، وفي العام التالي وسَّع البنك المركزي المغربي نطاق التداول للعملة. بقي الدرهم المغربي مستقرًا نسبياً، ولم تبد السلطات أي رغبة في اتباع المسار المصري نحو التعويم الكامل.<sup>٥٠</sup> وقد أجرت الحكومة إصلاحات لدعم الطاقة، ويتم الآن ربط أسعار الوقود بالأسعار العالمية - حيث دخل نظام مماثل لهذا حيز التنفيذ في مصر خلال عام ٢٠١٩. وبلغ متوسط النمو الاقتصادي حوالي ٣,٣ في المائة في السنوات الأخيرة، وكان المتغير الرئيس هو أداء القطاع الزراعي والذي يتأثر بشدة بمستويات هطول الأمطار.<sup>٥١</sup> واستفادت الحسابات الخارجية للمغرب من النمو السريع لصادرات السيارات والصادرات المتعلقة بالطيران،<sup>٥٢</sup> بعد جذب الشركات العالمية الكبرى إلى المناطق الاقتصادية الخاصة. مع ذلك، بقي معدل النمو الإجمالي أقل من المستوى المطلوب لإحداث ارتفاع كبير في مستويات المعيشة، وانعكس عدم الرضا عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الاحتجاجات المستمرة ضد الفساد وانعدام المساواة ووحشية الشرطة.

### بقي معدل النمو الإجمالي أقل من المستوى المطلوب لإحداث ارتفاع كبير في مستويات المعيشة، وانعكس عدم الرضا عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الاحتجاجات المستمرة ضد الفساد وانعدام المساواة ووحشية الشرطة.

لا يزال الوضع الاقتصادي في ليبيا شديد التقلب، حيث يُتوقع أن يصل النمو إلى ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٩ ولكنه سيبلغ ١,٤ في المائة فقط في عام ٢٠٢٠. وتعتمد ليبيا على النفط الذي لا يزال إنتاجه غير منتظم، ولكن ارتفاع أسعار النفط العالمية قد أدى إلى تعزيز الاقتصاد. كما أضرَّ التضخم على مدى السنوات العديدة الماضية بثقة المستهلك، لكنه انخفض إلى مستوى معقول بلغت نسبته ١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٨. وقد وافقت الدولة على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بشأن إلغاء دعم الوقود وتخفيض قيمة الدينار، ما من شأنه أن يسدَّ الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية. لكن تنفيذ الإصلاحات بطيء، كما أنَّ الجهود المبذولة لتعرض للإحباط بسبب استمرار الصراع العسكري الداخلي الذي عزز هيمنة اقتصاد الحرب.

<sup>٤٧</sup> ولد أحمد، هـ (٢٠١٩)، «المشرعون الجزائريون يقرّون قانون الطاقة الجديد لجذب المستثمرين الأجانب»، رويترز، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، <https://www.reuters.com/article/algeria-energy/algeria-lawmakers-ap-prove-new-energy-law-to-attract-foreign-investors-idUSL8N27U35P> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٤٨</sup> جميع البيانات مستمدة من النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري والتقارير الفصلية حول الوضع الخارجي لمصر: <https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx> و [MonthlyStatisticalBulletin.aspx](https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx)

<sup>٤٩</sup> صندوق النقد الدولي (٢٠١٩)، «تونس: الاستعراض الخامس بموجب تسهيلات الصندوق الموسعة، وطلبات الإعفاءات من عدم الالتزام وتعديل معايير الأداء وإعادة جدولة إمكانية الوصول»، <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/07/11/Tunisia-Fifth-Review-Under-the-Extended-Fund-Facility-and-Requests-for-Waivers-of-47106> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٥٠</sup> صندوق النقد الدولي (٢٠١٩)، «المغرب: الاستعراض الأول بموجب الترتيب بموجب بيان صحفي احترازي وخط سيولة: تقرير الموظفين وبيان المدير التنفيذي للمغرب» Morocco: First Review Under the Arrangement Under the Precautionary and Liquidity Line-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Morocco الدولي صندوق النقد (٢٠١٩)، <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/10/23/Morocco-First-Review-Under-the-Arrangement-Under-the-Precautionary-and-Liquidity-Line-Press-Release-48747> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٥١</sup> المفوضية العليا المغربية للتخطيط (٢٠١٩)، Note de Conjuncture No.35، (بالفرنسية)، [https://www.hcp.ma/Publication-Note-de-conjuncture-N-35-October-2019\\_a2395.html](https://www.hcp.ma/Publication-Note-de-conjuncture-N-35-October-2019_a2395.html) (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٥٢</sup> مكتب الصرف المغربي (٢٠١٩)، «نشرة التجارة الخارجية»، <https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2019-11/IEE> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

ثمة العديد من مواضيع السياسات الاقتصادية المشتركة في جميع أنحاء شمال أفريقيا، يمكن مشاركتها على نحو مفيد بين مختلف الحكومات في المنطقة وخارجها. وتشمل هذه المواضيع إصلاح سعر الصرف، مثلما فعلته مصر وتونس والمغرب، وهو ما قد يواجه عثرات أكبر في الجزائر وليبيا؛ الإصلاحات المتصلة بالإعانات المالية؛ برامج شبكات الأمان الاجتماعي؛ وسياسات تنشيط الاستثمار الدولي، سواء في هيكل الأنظمة الضريبية أو المناطق الاقتصادية الخاصة أو في وضع إطار التشغيل لشركات النفط؛ إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، إذ تعمل كل من مصر والمغرب والجزائر وتونس على وضع برامج لرفع سن التقاعد وزيادة مساهمات المانحين؛ والإصلاحات في مجال الرعاية الصحية والتعليم.

## التجارة الإقليمية

سَلِّمَتْ جميع بلدان شمال أفريقيا بضعف النشاط التجاري الإقليمي، وعلى ذلك لا تبذل الدول سوى القليل من الجهد لتسهيل التجارة البينية. وتساهم المنطقة بأقل من ١ في المائة من التجارة العالمية، وتتمتع بدرجة متوسطة من الانفتاح<sup>٥٩</sup> مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، علمًا بأن هذا الرقم يتضمن صادرات النفط من الجزائر وليبيا. على ذلك فإن حصة صادرات وواردات جميع بلدان شمال أفريقيا تجاه المنطقة منخفضة للغاية. وبصورة إجمالية، فإن ٤,٦ في المائة فقط من صادرات دول شمال أفريقيا تذهب إلى المنطقة، في حين تستورد هذه الدول ٢,٨ في المائة من مجمل وارداتها من داخل المنطقة.<sup>٥٩</sup>

تختلف الدول في انفتاحها الإقليمي؛ فتونس هي الأكثر انفتاحًا تجاه المنطقة، في حين أن المغرب يهتم بالتجارة مع مجمل القارة الأفريقية. ولمصر وتونس أكثر الشركاء التجاريين تنوعًا في المنطقة. ويعكس التكامل المحدود للجزائر وليبيا في المنطقة تنوعهما الاقتصادي المحدود. كذلك تتمتع تونس والمغرب بأقوى العلاقات التجارية الثنائية، ما يعكس تنوعهما الصناعي.<sup>٥٥</sup> لذلك فإن الفرصة كبيرة لزيادة التجارة الإقليمية، لا سيما في العلاقات التجارية الثنائية.

<sup>٥٩</sup> يقاس بمقارنة مجموع الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>٥٥</sup> بنك التنمية الأفريقي (٢٠١٩)، «التوقعات الاقتصادية لشمال أفريقيا»، أيدجان: بنك التنمية الأفريقي، [https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2019AEO\\_REO\\_2019\\_-\\_North\\_Africa.pdf](https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2019AEO_REO_2019_-_North_Africa.pdf) (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٥٥</sup> المرجع نفسه.

الجدول ٢: العلاقات التجارية الثنائية في شمال أفريقيا، ٢٠١٧.

البلد	الصادرات				
	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
الجزائر	إجمالي الصادرات: ٣٧,٥ مليار دولار أمريكي	المجموع: ٣٩٠ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٢٨٧,٠٠٠ دولار أمريكي	المجموع: ٢٦١ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٤٦٧ مليون دولار أمريكي
	إجمالي الواردات: ٤٥,٩ مليار دولار أمريكي	% من صادرات مصر: ١,٣٤%	% من صادرات ليبيا: ٠,١٦%	% من صادرات المغرب: ٠,٨٩%	% من صادرات تونس: ٣,١٠%
مصر	المجموع: ٤٥٧ مليون دولار أمريكي	إجمالي الصادرات: ٢٩,٢ مليار دولار أمريكي	المجموع: ٤٢,٢ مليون دولار أمريكي	المجموع: ١١٠ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٤٩ مليون دولار أمريكي
	% من صادرات الجزائر: ١,٢٢%	إجمالي الواردات: ٧٠,١ مليار دولار أمريكي	% من صادرات ليبيا: ٠,٢٢%	% من صادرات المغرب: ٠,٣٧%	% من صادرات تونس: ٠,٣٣%
ليبيا	منتجات نفطية (٩٦%)	% من واردات مصر: ٠,٦٥%	% من واردات مصر: ٠,٠٦%	% من واردات مصر: ٠,١٦%	% من واردات مصر: ٠,٠٧%
	المنتجات الزراعية (٧٣%)، والمنتجات الزراعية الأخرى	المعادن (النحاس والحديد والصلب)، الزراعة، المواد الكيميائية (الزيوت العطرية، البلاستيك، المنسوجات)	اليوريا، النتروجين	الملابس والحديد والصلب والخبث والأسمدة والمنتجات الزراعية الأخرى	الآلات والحديد والصلب والمركبات والبلاستيك والمواد الكيميائية والآلات والمعدات الكهربائية
ليبيا	المجموع: ١٨,٩ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٤١٠ مليون دولار أمريكي	إجمالي الصادرات: ١٨,٥ مليار دولار أمريكي	المجموع: ٧٤,٩ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٣٩٣ مليون دولار أمريكي
	% من صادرات الجزائر: ٠,٠٥%	% من صادرات مصر: ١,٤%	إجمالي الواردات: ٨,٩٩ مليار دولار أمريكي	% من صادرات المغرب: ٠,٢٥%	% من صادرات تونس: ٢,٦١%
المغرب	% من واردات ليبيا: ٠,٢١%	% من واردات ليبيا: ٤,٥٦%	% من واردات ليبيا: ٠,٨٣%	% من واردات ليبيا: ٤,٣٧%	% من واردات ليبيا: ٤,٣٧%
	الزيوت النباتية وقصب السكر والسكروروز والمعكرونة والتلحاحات والمجمدات والمواد الحسية	المنتجات الزراعية (الخضروات والمشروبات ومنتجات الألبان والدهون والزيوت): منتجات السيراميك والحجر. البلاستيك والمواد الكيميائية	الدهون والزيوت النباتية، قصب السكر والسكروروز، السكر والحلوى، الأسمدة، الآلات والمعدات الكهربائية والأسمدة	الدهون والزيوت النباتية، قصب السكر والسكروروز، السكر والحلوى، الأسمدة، الآلات والمعدات الكهربائية والأسمدة	ورق التواليت وزيت الذرة المكرر والمعكرونة والمنتجات الزراعية الأخرى والآلات الكهربائية والبلاستيك والأسمنت
المغرب	المجموع: ٥٢٢ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٤٠٧ مليون دولار أمريكي	المجموع: ١٩,٤ مليون دولار أمريكي	إجمالي الصادرات: ٢٩,٤ مليار دولار أمريكي	المجموع: ٢٠٥ مليون دولار أمريكي
	% من صادرات الجزائر: ١,٣٩%	% من صادرات مصر: ١,٤%	% من صادرات ليبيا: ٠,١٠%	إجمالي الواردات: ٤٤ مليار دولار أمريكي	% من صادرات تونس: ١,٣٦%
تونس	% من واردات المغرب: ١,١٨%	% من واردات المغرب: ٠,٩٣%	% من واردات المغرب: ٠,٠٤%	% من واردات المغرب: ٠,٤٦%	% من واردات المغرب: ٠,٤٦%
	المنتجات البترولية (٨٨,٥%)، الأمونيا	الورق والورق المقوى والآلات الكهربائية والبلاستيك والزجاج والأواني الزجاجية والألمنيوم وبقايا الطعام والأعلاف الحيوانية	الحديد والصلب والأمونيا والمنتجات البترولية والأسمدة النيتروجينية	التمر (٢٣,٦%)، والأسلاك المعزولة، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والأقلام، وزيت الزيتون، ومنتجات الشعر	التمر (٢٣,٦%)، والأسلاك المعزولة، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والأقلام، وزيت الزيتون، ومنتجات الشعر
تونس	المجموع: ٧٤٩ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٤٣٢ مليون دولار أمريكي	المجموع: ٣٦,٣ مليون دولار أمريكي	المجموع: ١٢٠ مليون دولار أمريكي	المجموع: ١٥,١ مليار دولار أمريكي
	% من صادرات الجزائر: ٢,٣٠%	% من صادرات مصر: ١,٤٨%	% من صادرات ليبيا: ٠,٢%	% من صادرات المغرب: ٠,٤١%	إجمالي الواردات: ٢١,٨ مليار دولار أمريكي
تونس	% من واردات تونس: ٣,٤٤%	% من واردات تونس: ١,٩٩%	% من واردات تونس: ٠,١٧%	% من واردات تونس: ٠,٥٥%	% من واردات تونس: ٠,٥٥%
	المنتجات البترولية (٩٦%)، والمنتجات الزراعية	الوقود المعدني والزيوت والشمع والقطن والزيوت الأساسية والحديد والصلب والبلاستيك	منتجات الحديد والصلب، زيوت البترول المكررة، نفايات الورق، طوب البناء الخزفي، السيارات، النفايات البلاستيكية	المركبات والقطن والمنتجات الزراعية والآلات والمعدات الكهربائية والألمنيوم	المركبات والقطن والمنتجات الزراعية والآلات والمعدات الكهربائية والألمنيوم

المصدر: المؤلفان، باستخدام بيانات من جامعة هارفارد (٢٠١٧)، «أطلس التقيد الاقتصادي»، <http://atlas.cid.harvard.edu> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

## الشركات الصغيرة والمتوسطة

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءاً مهماً من النسيج الاقتصادي والصناعي لكل دولة، إذ تولد فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية. وبالنسبة إلى أوجه التأزر في المنطقة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تُعدّ عاملاً أساسياً في تنمية التجارة العابرة للحدود. كما تستفيد هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحسين التنسيق التنظيمي والإداري في المنطقة، مما يؤدي إلى تطوير الأسواق وحركة رأس المال ونقل المهارات، إلى جانب جعل هذه البلدان أكثر جاذبية للمستثمرين، وزيادة تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل هذه الشركات أيضاً نقطة دخول مهمة للشركات غير الرسمية، للتسجيل والنمو.

وعلى ذلك، فلكل دولة في المنطقة مؤسسات معنية بتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، تشارك في إصلاح وتطوير القطاع. في مصر على سبيل المثال، حيث ٩٧ في المائة من جميع الشركات هي شركات صغيرة ومتوسطة، تشارك في إصلاح مناخ الاستثمار، بما يتضمّن الحد من الروتين وتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. وشجّع البنك المركزي البنوك على استهداف تخصيص ٢٠ في المائة من محافظ قروضها للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير تمويل المشاريع الصغيرة بأسعار فائدة تفضيلية، في مقابل متطلبات أقل من الاحتياطات القانونية. وفي الجزائر يشجع القانون رقم ١٧-٠٢ لعام ٢٠١٧ على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة واتخاذ تدابير لتحسين قدرتها التنافسية وقدرتها التصديرية من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.<sup>٦٦</sup> أما في ليبيا، فيعمل البرنامج الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨، من خلال إنشاء حاضنات الأعمال، وتوفير التدريب لرجال الأعمال، وتيسير الحصول على التمويل، مع برامج محددة مصممة خصيصاً لخريجي الجامعات والنساء والمبتكرين وسكان المناطق النائية. ولدى تونس، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ٩٩ في المائة من إجمالي الشركات، وتوظف حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي العمال،<sup>٦٧</sup> وزارة مخصصة لدعمها، وهي وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة. أخيراً، تأسست الوكالة الوطنية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة،<sup>٦٨</sup> في المغرب في عام ٢٠٠٢، وتدعم هذه الوكالة القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار والتمويل والوصول إلى الأسواق، وتسعى لنشر روح المبادرة من خلال مساعدة رواد الأعمال والوكلاء الاقتصاديين المستقلين في وضع خططهم وإضفاء الطابع الرسمي على شركاتهم.

## التعاون في الإدارة التنظيمية

تختلف تعريفات الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان شمال أفريقيا، فلكل بلد إطاره التشريعي الخاص والدعم المؤسسي الذي يقدمه للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمثل التعاون التنظيمي مجالاً واضحاً يمكن للبلدان من خلاله تحسين الدعم الذي تقدّمه للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تتيح مواءمة تعريفات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشريعاتها ومؤسسات الدعم للبلدان الاستفادة من تجربة البلدان الأخرى وتمهيد الطريق للتعاون في المستقبل.

يُعدّ قانون المؤسسات الناشئة في تونس لعام ٢٠١٨ مثلاً ممتازاً لقانون يمكن أن يشكّل الأساس لتشريع أوسع لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا، ويمثل قانون المؤسسات الناشئة هذا، والذي تم تطويره بدفع من مجتمع الأعمال والمجتمع المدني، نموذجاً قابلاً للتطبيق في المنطقة، إذ اعتمد في بنائه على المشاركات من والاقتراحات من أسفل الهرم إلى أعلاه، قبل اعتماد الحكومة لنص القانون لاحقاً. ويحدّد هذا التشريع تعريف الشركات الناشئة، ويسهّل إنشاء وإغلاق الشركات، والحصول على تمويل، وتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية. ويتميز هذا القانون بأن الشركات الناشئة تستفيد من الدعم الحكومي على شكل تمويل أساسي، ومن الإعفاء الضريبي لمدة ثماني سنوات، وإمكانية الحصول على حسابات بالعملة الأجنبية، ويشجع العاملين في القطاع العام على قضاء بعض الوقت في العمل على إنشاء شركات ناشئة من خلال ضمان البقاء في وظائفهم لمدة اثني عشر شهراً.<sup>٦٩</sup> كما شهد القانون خطوة بناءة وغير اعتيادية تتمثل في إنشاء منصة تعليمية لصانعي السياسات والانخراط في حملة مناصرة عامة قوية.<sup>٦٠</sup>

<sup>٦٦</sup> منظمة العمل الدولية (٢٠١٧)، «القانون الجزائري، المادة رقم ٢٠١٧-٠٢، المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ والذي يشمل قانون التوجيه بشأن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، قاعدة بيانات ناتليكس، <https://www.ilo.org/dyn> (آخر دخول في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٧</sup> المفوضية الأوروبية (٢٠١٨)، «مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة بين الاتحاد الأوروبي وتونس: اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة»، [https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2018/july/tradoc\\_157225.pdf](https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2018/july/tradoc_157225.pdf) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٨</sup> الوكالة الوطنية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون تاريخ)، [candidature.marocpme.ma](http://candidature.marocpme.ma) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٩</sup> الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، «القانون ٢٠ (٢٠١٨)، بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، المتعلق بالشركات الناشئة»، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، [https://www.startupact.tn/pdf/Loi2018\\_20.pdf](https://www.startupact.tn/pdf/Loi2018_20.pdf) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٠</sup> سولد، ك. (٢٠١٨)، «قانون الشركات الناشئة في تونس»، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨، <https://carnegieendowment.org/sada/76685> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

## الفرص القطاعية: التحليل القطري

منح كل بلد الأولوية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات معينة تمسباً مع الأهداف الوطنية وخطط التصنيع. لذلك يجدر النظر في خطط كل دولة لتطوير القطاعات ذات الإمكانيات الأكبر لأنها توضح مجالات التعاون أو المنافسة أو التأزر المحتملة.

- يحدد مخطط التسريع الصناعي في المغرب (٢٠١٤-٢٠٢٠)<sup>٦١</sup> مجموعة من القطاعات الصناعية التي تعتبرها البلاد ذات أولوية، وهي: السيارات، والطيران، والإلكترونيات، والمنسوجات، والمستحضرات الدوائية، ومواد البناء ومصادر الطاقة المتجددة. ويؤكد المخطط التزام الدولة بتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تطوير إمكانية الوصول إلى التمويل والأسواق، ودعم الابتكار، وزيادة إنتاجية الشركات.
- تدعم الجزائر الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستثمار في شركات القطاع الخاص من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. أما الوكالة الوطنية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة فهي مكلفة بتطوير وتحديث قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.<sup>٦٢</sup> وتشمل القطاعات ذات الأهمية، إلى جانب الوقود الأحفوري والبتروكيماويات، قطاع الصناعات الدوائية وصيد الأسماك والقطاع الزراعي (مما فيه زراعة الأشجار والزيتون وزراعة الكروم وتربية الحيوانات). كما أطلقت الجزائر أيضاً في عام ٢٠١٧ «مجموعة الطاقة الشمسية» التي تهدف إلى تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع الواعد، بالإضافة إلى جذب الجهات الفاعلة في مجال الطاقة التقليدية ومراكز البحوث.
- في ليبيا، تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من وضع صعب للغاية، إذ تعمل بالأساس في القطاع غير الرسمي بسبب الإجراءات المعقدة لتسجيل الشركات وضعف النظم القانونية والتنظيمية والإدارية. ويهيمن على الشركات الصغيرة والمتوسطة إنتاج المواد الغذائية ومواد البناء (مثل الخشب والطوب والمعادن) والملابس؛ وتشمل القطاعات الأخرى ذات الإمكانيات الواعدة الزجاج والسلع الجلدية ومصايد الأسماك والسلع الاستهلاكية والخدمات.<sup>٦٣</sup>
- في تونس، استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة من الدعم المحلي والدولي الحثيث منذ ثورة ٢٠١١، الذي سمح بنموها في القطاعات الاقتصادية غير التقليدية. ونجحت الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة على سبيل المثال (مما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية، وأهمها منتجات مثل زيت الزيتون)؛ وقطاع السيارات والطيران؛ والبرمجيات؛ والخدمات الصحية.<sup>٦٤</sup> ولا تزال صناعة الغزل والنسيج مهمة، ولكنها اتسمت بالتباطؤ<sup>٦٥</sup> منذ انتهاء «اتفاق المنسوجات متعددة الألياف» في عام ٢٠٠٥، الذي قدم سابقاً لشركات الغزل والنسيج التونسية إمكانية وصول تفضيلية إلى الأسواق الأوروبية.<sup>٦٦</sup>
- في مصر، يشكّل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يمثل ٩٥-٩٨ في المائة من جميع الشركات الصناعية، مكوناً رئيساً للاقتصاد. وتحقق الشركات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي لا يزال يمثل فيه إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي تحدياً مستعصياً، اختراقاً في مختلف القطاعات وتخلق فرصاً في التحول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والبناء والسياحة والتعليم والأعمال التجارية الزراعية.

<sup>٦١</sup> وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المغربية (٢٠١٩)، «مخطط التسريع الصناعي ٢٠١٤-٢٠٢٠»، [www.mcinet.gov.ma/ar/content/industrial-acceleration-plan](http://www.mcinet.gov.ma/ar/content/industrial-acceleration-plan) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٢</sup> مجموعة أوكسفورد للأعمال التجارية (٢٠١٧)، «تقرير الجزائر لعام ٢٠١٧: الشركات الصغيرة والمتوسطة تدفع النمو في القطاعات غير المرتبطة بالطاقة في الاقتصاد الجزائري»، <https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/strength-numbers-through-increasingly-supportive-frameworks-small-and-medium-sized-enterprises-are> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٣</sup> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٦)، «الشركات الصغيرة والمتوسطة في إعادة إعمار ليبيا: الاستعداد لاقتصاد ما بعد الصراع»، باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنشر.

<sup>٦٤</sup> البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (٢٠١٨)، «إستراتيجية تونس القطرية ٢٠١٨-٢٠٢٣»، <https://www.ebrd.com/where-we-are/tunisia/overview.html> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٥</sup> كاهيا، م. (٢٠١٧)، «إطار صناعة النسيج والملابس التونسية»، ورقة من MPRA رقم ٦٠٢٨٣، <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/60283> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٦</sup> فريدي، ب. (٢٠١٥)، «مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الخاص في تونس: الكفاءة المنشودة ومشكلة التمويل»، المجلة العالمية للإدارة وبحوث الأعمال، ١٥(٢): ص. ٤٣-١٦.

## نظرة مستقبلية: المجالات المحتملة للتأزر

### شمال أفريقيا والثورة الصناعية الرابعة

#### التقنيات الحديثة وجاهزية شمال أفريقيا

يشهد تطور قواعد التصنيع تسارعاً مطرداً بعد أن أصبح كل من الذكاء الاصطناعي ومصادر الطاقة المتجددة ركائز أساسية للثورة الصناعية الرابعة. ومن شأن البقاء في مقاعد المتفرجين، في الوقت الذي تصارع فيه العديد من الحكومات تحديات التحويل إلى التشغيل الآلي، وخاصة مدى تأثيره على العمالة، أن يجعل تكلفة عدم اتخاذ أي إجراء عالية للغاية على المدى الطويل. الطريق الوحيد للتكيف هو المضي قدماً في المنحنى الإقليمي، من خلال الاستفادة من الإنجازات التعليمية في شمال أفريقيا وقيادة القطاع الخاص. إلا أن هذا الانتقال مع ذلك سيكون مؤلماً وقد تواجه فئات معينة، ولا سيما خريجي الجامعات، ضغطاً إضافياً إذا لم يتم إعادة تدريبهم وإعادة تأهيلهم على نحو ملائم لتفادي البطالة. ويوضح البحث الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الاستعداد النسبي لمختلف البلدان لتطوير أنظمة الإنتاج لديها لمواجهة التحديات والفرص الناشئة، طرقاً جديدة للتفكير في التنمية الاقتصادية المستقبلية. يدرس هذا البحث مجموعة من العوامل ويقيم مدى استعداد قاعدة الإنتاج الحالية (أو «الهيكل»)، بما في ذلك تعقيدها وحجمها، فضلاً عن محركات الإنتاج، مثل رأس المال البشري والتكنولوجيا والابتكار وإطار العمل المؤسسي. وقد وجد التقرير أن جميع بلدان شمال أفريقيا الأربعة التي خضعت للتحليل - باستثناء ليبيا - ليست «جاهزة للمستقبل»، إذ تصدر مصر المجموعة، تليها مباشرة تونس، مع تراجع كل من المغرب والجزائر، (انظر الشكل ٢).

يسلّط المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز استعداد البلد لمواجهة التحديات المستقبلية. ولكن هذا التعاون لا يزال نادراً في جميع أرجاء المنطقة. وعلاوةً على ذلك، في حين يحتل القطاع الخاص موقع الريادة في تطوير ودمج التقنيات الجديدة في مختلف البلدان، إلا أن التحديات المؤسسية ما تزال. وما لم يكن هناك لوائح وقوانين واضحة للمدفوعات عبر الإنترنت على سبيل المثال، فستعاني الشركات من المشاكل بغض النظر عن مدى حماسها للتكنولوجيات الجديدة. وبالمثل، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير نماذج إنتاجية أو زراعية أفضل لن يكون ممكناً في غياب الأطر التنظيمية لجمع البيانات وتخزينها.

أدرك المشجعون ببطء شديد أهمية التقنيات الجديدة، وتقوم كل دولة بتطوير الإستراتيجية الرقمية الخاصة بها،<sup>٧٧</sup> ولكن لا يتم غالباً دعم هذه الأهداف بالتغييرات المناسبة والمطلوبة على الأطر التنظيمية التي قد توفر القدرة في القطاع الخاص.

<sup>٧٧</sup> انظر ماروك دييجيتال ٢٠٢٠ Maroc Digital ٢٠٢٠، «الإستراتيجية الوطنية الرقمية ٢٠٢٠-٢٠٢٥ في تونس» Plan National Stratégique Tunisie Digitale ٢٠٢٠، «مخطط عمل في الجزائر ٢٠١٥-٢٠١٩» Algeria's Plan d'action ٢٠١٥-٢٠١٩، و«مبادرة ليبيا الإلكترونية» Libya's Electronic Initiative.

الشكل ٢: تقييم الاستعداد للإنتاج المستقبلي لكل من مصر وتونس والمغرب والجزائر



المصدر: أعد المؤلفان الرسم البياني من الرسوم البيانية والبيانات المتضمنة في تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٨)، تقرير الاستعداد للإنتاج المستقبلي ٢٠١٨، جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، <https://www.weforum.org/reports/readiness-for-the-future-of-production-report-2018> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

ملاحظة: تمثل الأرقام المدرجة تحت اسم كل بلد الدرجات «لهيكل الإنتاج» و«العوامل المحركة للإنتاج». الدرجات من ٠ إلى ١٠.

غير أن هناك بعض الإشارات المشجعة، ففي شركات التقنيات المالية على سبيل المثال، يقود سوق التكنولوجيا المصرية المنطقة من ابتكارات الدفع عبر الإنترنت إلى منصات التمويل الجماعي، مدعوماً بحجم السوق المصري الداخلي والدعم الذي تلقتته هذه الشركات من خلال إستراتيجية التجارة الإلكترونية ٢٠١٨ في البلاد.<sup>٦٨</sup> ويبدو مشهد التقنيات المالية في تونس مثيراً للإعجاب أيضاً،<sup>٦٩</sup> ولا سيما في دمجها للخدمات الجديدة في الخدمات المصرفية والمالية التقليدية. كما تدعم المؤسسات المصرفية المحلية المغربية قطاع التكنولوجيا المحلية. وأخيراً، ينمو قطاع التقنيات المالية الجزائرية كمنافس إقليمي مدعوم بالقطاع المصرفي والمبادرات المستقلة.<sup>٧٠</sup>

<sup>٦٨</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٧)، «استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في مصر»، جنيف: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، <https://unctad.org/en/pages/Publication.aspx?publicationid=1956&tionWebflyer.aspx> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٦٩</sup> فينتيكنيوز ميدل إيست Fintechnews Middle East (٢٠١٩)، «لمحة عن بلدان شمال أفريقيا الرائدة في شركات تقنيات التمويل»، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، <https://fintechnews.ae/4032/fintech/north-africa-tunisia-alge-ria-morocco-fintech> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٧٠</sup> المرجع نفسه.

وفضلاً عن خدمة أسواقها المحلية، استكشفت الشركات في شمال أفريقيا منذ فترة طويلة مجالات التعاون وعبرت الحدود بسهولة، وأنشأت مننديات ومؤتمرات نقاش إقليمية لتبادل الأفكار والخبرات.<sup>٧١</sup> وتفتح حاضنات الشركات المصرية الناشئة، مثل «Flat6Labs» على سبيل المثال، فروعاً في العواصم الإقليمية وتستثمر في الشركات الناشئة المحلية. ويراقب رجال الأعمال التونسيون الأسواق المصرية والمغربية أيضاً، وينتقل رواد الأعمال الليبيون إلى تونس بحثاً عن بيئة مواتية وداعمة للابتكار. لكن ما يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، إلا أن بالإمكان تحقيق ذلك كله من خلال الدعم المنسق لمجموعة واسعة من الجهات العامة والخاصة.

## الطاقة الشمسية

من بين أكثر التكنولوجيات الجديدة، تُعدّ الطاقة الشمسية بإمكانات عظيمة للتأزر في شمال أفريقيا. إذ تُعتبر المنطقة رائدة عالمياً في مجال الطاقة الشمسية، فهي توفر الموارد للأسواق المحلية والدولية، كما تستثمر دول المنطقة على نطاق واسع في هذا القطاع. وتزوّد شركة تونور التونسية إيطاليا وفرنسا بالكهرباء بالفعل. وقد أنشأت مصر واحداً من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم في بنبان في شمال أسوان بطاقة ١٥٠٠ ميغاوات، ويجري تمويله باستخدام مخطط التعريفية التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة لتزويد الموزعين بالكهرباء. كما توجد في المغرب أيضاً اثنتان من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم - محطة نور ورزازات ومحطة نور ميدلت.

إن كون قطاع الطاقة الشمسية قطاعاً عاماً وخاصاً يجعل منه قطاعاً مثالياً للتأزر الإقليمي. ويمثّل التعاون التنظيمي بين البلدان، والأحكام التي يقودها القطاع الخاص للإنتاج التعاوني، وحتى تبادل المعلومات والخبرات، كلها مجالات من مجالات التعاون المحتمل التي من شأنها تحسين إمكانية زيادة المبادلات التجارية النهائية والتعاون.

تُعدّ الطاقة الشمسية بإمكانات عظيمة للتأزر في شمال أفريقيا، إذ تُعتبر المنطقة رائدة عالمياً في مجال الطاقة الشمسية، فهي توفر الموارد للأسواق المحلية والدولية.

لا تُعدّ فكرة تصدير الطاقة المتجددة إلى أسواق الاستهلاك فكرة جديدة على الإطلاق: سعى مشروع أتلانتروبا<sup>٧٢</sup> النظري منذ قرن من الزمن لربط الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط بمشروع ضخّم للطاقة الكهرومائية. وفي الآونة الأخيرة ظهر أيضاً مشروع تكنولوجيا الصحراء (ديزيرتك) المتوقف حالياً،<sup>٧٣</sup> والذي كان مبادرة طموحة يقودها القطاع الخاص خططت لتزويد أوروبا بالطاقة النظيفة المتولدة من محطات الطاقة في شمال أفريقيا. ولكن الكثير من الأسس النظرية للمشروع، وعلى الرغم من توقفه، لا تزال تدعم المشروعات الجديدة في المنطقة.

إلى جانب المشاريع الحكومية الكبرى، التي تقود وتيرة تطور هذه الصناعة في المنطقة، وتسعى للتوسع في الأسواق على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإن شركات القطاع الخاص في الوقت ذاته تضع بصماتها الخاصة. فوفقاً لرواد الأعمال، يوفر سوق شمال أفريقيا الواعد فرصاً كبيرة للتعاون، إذ تستفيد جميع الأطراف من نقل الخبرات ومن بناء العلاقات التجارية.<sup>٧٤</sup> وعلى سبيل المثال، لتوضيح إمكانات التعاون في سوق الطاقة الشمسية في شمال أفريقيا، قادت شركة التجاري فينانس كورب المغربية في عام ٢٠١٨ جولة تمويلية لشركة كرم سولار المصرية، التي تخطط أيضاً للاستثمار في المغرب. وتواجه تلك القطاعات المتقدمة منافسة شديدة من القطاعات القائمة. كما تتعرض صناعة الطاقة الشمسية لضغط من قطاع الوقود الأحفوري الضخم في المنطقة، لذلك من الضروري للتعاون فيما بين البلدان لتطوير قدرة قطاع الطاقة الشمسية على الصمود.

## البحث عن التأزر في الاتفاقات خارج المنطقة الإقليمية

من غير المحتمل أن تُنشئ دول شمال أفريقيا منطقة اقتصادية جديدة في المستقبل القريب. ولكن هذه الدول في المنطقة وقّعت بالفعل وكانت أطرافاً في عدد من الاتفاقيات التجارية. وتُعدّ الدول الخمس جميعها على سبيل المثال أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تأسست في عام ١٩٩٧؛ كما وقّعت على مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ وانضمت جميع هذه الدول مؤخراً إلى اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. وجميع هذه الدول، باستثناء ليبيا، من الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية (تحمّل ليبيا صفة مراقب في الشراكة الأورو-متوسطية).

<sup>٧١</sup> مؤتمر سيملس شمال أفريقيا ٢٠٢٠ (٢٠١٩)، «مستقبل شركات تقنيات التمويل في بلدان شمال أفريقيا»، <https://www.terrapi.com/exhibition/seamless-north-africa/index.stm> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٧٢</sup> ماوش، ف. (٢٠١٢)، «أتلانتروبا-الطاقة التي لا تنتهي من البحر المتوسط»، أركاديا رقم ٩، <https://doi.org/10.5282/rcc/3864> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٧٣</sup> رويترز (٢٠١٤)، «المساهمون في مشروع ديزيرتك يقفزون من السفينة بعد انتهاء مشروع الطاقة الشمسية هذا مع طيّ المشروع الشمسي»، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <https://www.reuters.com/article/germany-desertec/>، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

<sup>٧٤</sup> مقابلة مع أحمد زهران، الرئيس التنفيذي للشركة المصرية كرم للطاقة الشمسية KarmSolar، باريس ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

يمكن لبلدان المنطقة أن تختار الاعتماد على أي تنسيق تنظيمي ينتج عن كونها طرفاً في الاتفاقيات التجارية الحالية والانتقال إلى إنشاء منطقة إقليمية أكثر تكاملاً؛ فهذا هو الحال على سبيل المثال في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، التي يتم التفاوض عليها حالياً بين أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، إذ يتم الاعتماد على التنسيق الذي تحقق في منظمة واحدة كخطوة أساسية نحو تعاون أعمق. ولكن تكرار هذا الأمر في شمال أفريقيا قد يتطلب استعداداً سياسياً هو ببساطة غير متوفر. ويبدو أن بلدان المنطقة تعطي الأولوية للاتفاقيات الرسمية مع الدول والأسواق المتقدمة، التي ترى هذه البلدان أنها توفر السلع والمدخلات الرأسمالية عالية التقنية، ومصادر الطلب على منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وتميل بلدان شمال أفريقيا بدلاً من ذلك إلى التركيز على التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية<sup>٧٥</sup> مثلما يتضح من الاستثمارات الكبيرة للمغرب في غرب أفريقيا، لا سيما في قطاعات البنوك والاتصالات والتأمين، التي بلغت ذروتها في محاولة الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومن مصر وليبيا وتونس التي انضمت جميعاً إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٥ و٢٠١٨ على التوالي.<sup>٧٦</sup>

مع ذلك، يمكن للقطاع الخاص في شمال أفريقيا تحديد أوجه التأزر ضمن الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة التي يعد طرفاً فيها. وإذا كانت البلدان منخرطة بالذات في مواءمة القواعد والقوانين لتلبية شروط منطقة التجارة الحرة، فقد يزيل هذا بعض الاحتكاكات والخلافات المؤسسية ويسهل التعاون الاقتصادي بين الجهات الفاعلة الاقتصادية من القطاع العام والخاص.

ويتمثل الاحتمال الآخر، الذي يتطلب إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات الثنائية، في استخدام قواعد المنشأ التراكمية التي يتم بموجبها منح المنتجات ذات المدخلات من أكثر من بلد واحد من شمال أفريقيا معاملة تفضيلية في البلد أو المنطقة المستوردة. ويقدم الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي قواعد منشأ تراكمية لبعض تكتلات البلدان - بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا، وجماعة دول الأنديز، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والسوق المشتركة للجنوب (ميركوسور)- ولكن ليس لدول شمال أفريقيا الموقعة على الاتفاقيات الثنائية.٧٧ ويمكن لهذه الامتيازات أن تشجع بلدان شمال أفريقيا على إنشاء آليات إنتاج مشتركة وعلى تحسين التعاون الصناعي. وكلما زاد عدد أوجه التأزر التي تنشأ بين بلدان شمال أفريقيا، زادت قوتها التفاوضية عند التفاوض مع الاتحاد الأوروبي والترتيبات والكتل الإقليمية الأخرى.

<sup>٧٥</sup> مقابلة مع بن شيرد، مدير مركز ديفلوبيج تريدي كونسلتانسنز، باريس، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

<sup>٧٦</sup> السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (٢٠١٩)، «الدول الأعضاء في الكوميسا»، <https://www.comesa.int/comesa-members-states/> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٧٧</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٣)، «كثيبت عن قواعد المنشأ لمخطط الجماعة الأوروبية»، جنيف: الأمم المتحدة، [https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/itcdsbmisc25rev3add1\\_en.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/itcdsbmisc25rev3add1_en.pdf) (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

## ٤. الخلاصة والتوصيات

تميل بلدان شمال أفريقيا إلى العمل معزول عن بعضها البعض -وخصوصاً فيما يتعلق باستجاباتها الأمنية والتخطيط الاقتصادي -وغالباً ما تختار البحث خارج المنطقة عن حل لأي مشكلة تواجهها، قبل التفكير في العمل مع جيرانها.

تختلف البلدان الخمسة في المنطقة في مقارباتها إزاء مختلف التحديات، ولكنها تتبع في الوقت نفسه، وفي عدد من المناسبات، سياسات مماثلة على نحو ملحوظ، وهو ما يمكن أن يكون أساساً لمزيد من التعاون. ويمكن للأطراف الخارجية المنخرطة في العمل مع هذه البلدان، مثل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن تلعب دوراً داعماً مهماً في تشجيع التعاون.

على سبيل المثال، يمكن لبلدان شمال أفريقيا تطوير أوجه تأزر في مجال الأمن على مستوى مكافحة التطرف العنيف من خلال المزيد من التعاون الأمني الإقليمي، وبرامج الإصلاح الديني ومعالجة نزعة التطرف. ويعدّ إرساء التوازن بين العمل الذي يقوده المجتمع المدني والمبادرات التي تقودها الدولة عنصراً هاماً في تصميم سياسات شاملة لمكافحة التطرف العنيف في جميع أنحاء المنطقة. يمكن لمثل هذا النهج التأزري تشجيع البلدان على تبادل خبراتها في التعلّم ومساعدة جيرانها على تجنب المخاطر السياسية، مثل حقيقة أن الاعتماد المفرط على التدابير الأمنية أضعف المحاولات غير الأمنية لمكافحة التطرف العنيف.<sup>٧٨</sup>

تزداد ضرورة التعاون بشأن التحديات المعقدة التي تتطلب اتباع نهج كلي، مثل التهريب والاتجار بالبشر، الأمر الذي يتطلب تدخلاً يتجاوز الحدود الإقليمية، يشمل زيادة الوعي في بلدان المصدر، وإجراءات للتعامل مع الدوافع الجذرية للهجرة، بدلاً من مجرد إغلاق الحدود أو اعتقال المهاجرين والمهربين.

ويمكن الاستعانة بالتنمية الاقتصادية المتنوعة والتفضيل بحسب القطاع في شمال أفريقيا لوضع نُهج تعاون جديدة مصممة وفقاً للحاجة. ويمكن لسلاسل القيمة الإقليمية - على نحو أساسي نُظم الإنتاج، من توفير المدخلات إلى التسويق التجاري الذي ينتشر خارج الحدود الوطنية - أن تسمح للبلدان بتحديد جوانب التكامل واستغلالها في أنشطتها.<sup>٧٩</sup> ويمكن لبلدان شمال أفريقيا، من خلال النظر في الاحتياجات المختلفة لاقتصاداتها ومواردها ومستويات الوصول إليها، تنسيق الحوافز وتطوير الخدمات والبنية التحتية المشتركة لقطاعات معينة، وذلك لتطوير القدرة الإنتاجية الحالية في المنطقة وخدمة الأسواق العالمية. ويُعدّ قطاعا صناعات السيارات والطاقة الشمسية القطاعين الرئيسيين المرشحين لهذا الغرض. ويمكن للشركاء الأجانب أيضاً المساهمة في وضع سياسات اقتصادية في مجالات محددة بالاعتماد على التجارب الإيجابية والسلبية للحكومات في المنطقة.

<sup>٧٨</sup> مصباح، م. (٢٠١٨). «المعوقات أمام المغرب للمواجهة الشاملة للتطرف العنيف»، موجز الشرق الأوسط رقم ١١٨، والثام، م. أ. مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط. <https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb118.pdf> (آخر دخول في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

<sup>٧٩</sup> ويغرت، م. والدشان، م. (٢٠١٩). «سلاسل القيمة الإقليمية: مستقبل أفريقيا»، بيل جلوبال أونلاين، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. <https://yaleglobal.yale.edu/content/regional-value-chains-africas-way-forward> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

## التوصيات

- ينبغي للاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، في تعاملاتهم مع حكومات شمال أفريقيا والأجهزة الأمنية، التأكيد على المساهمة المهمة التي يمكن أن تلعبها منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف. لكن هذه الرسالة ليست موضع ترحيب عالمي في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة في مصر. ينبغي للمدافعين عن هذه الفكرة تجميع الأدلة واستعمالها لدعم حججهم باستخدام كل من الأمثلة الإيجابية والسلبية من أوروبا وشمال أفريقيا.
- ينبغي أن ينظر الشركاء الدوليون في وضع مزيج من الحوافز والعقوبات لإقناع السلطات في شمال أفريقيا بأن انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات الأساسية غير مقبولة وتمثل محرركات محتملة للاضطرابات. وفي الوقت الحالي تُصدر حكومات الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية انتقادات دورية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكنها لا تتخذ أي إجراء آخر. يمكن أن تشمل الحوافز برامج تدريب معززة للمسؤولين في أجهزة الأمن والقضاء. وفي الوقت الذي لا ينبغي فيه استبعاد القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة كعقوبة، يتوجب أيضاً توجيه المزيد من الموارد إلى الحملات الإعلامية التي تعرض واقع تجربة المهاجرين في رحلتهم من شمال أفريقيا وعبرها متجهين إلى أوروبا. يجب ألا تركز مثل هذه الحملات على عملية الردع وحسب، بل يجب عليها أيضاً تقديم معلومات واضحة حول إمكانيات الهجرة الشرعية والقانونية.
- يستفيد صانعو السياسة في شمال أفريقيا من تحسين تبادل الخبرات من مصادر أوسع، وأبرزها أنهم غالباً ما يعملون مع نفس الشركاء متعددي الأطراف لمواجهة التحديات الاقتصادية. يمكن أن تشمل مجالات التعلم وتبادل الخبرات سياسة سعر الصرف، والإصلاحات المتصلة بالإعانات المالية؛ والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح التعليم والمعاشات التقاعدية. كما يمكن أن تشمل هذه المناقشات مؤسسات التمويل الإنمائي والشركاء عبر البحر المتوسط أيضاً.
- يتم معظم التكامل الصناعي في المنطقة بين الشركاء في أوروبا وبلدان شمال أفريقيا منفردة، لذا ينبغي بذل الجهود لتوسيع هذا التكامل أفقياً بالتشاور مع الشركات الأوروبية، ما يسمح بزيادة المشاركة عبر الحدود في شمال أفريقيا.
- قد يمكن تطوير وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية هذه البلدان من دراسة إمكانية إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وإنشاء تجمعات (للمنشآت الكبيرة والصغيرة) بالقرب من حدودها. ويمكن لمزيج من الحوافز القانونية والمالية أن تمثل حافزاً هاماً للتعاون عبر الحدود. كذلك يمكن لتوفير إمكانية الوصول البتء إلى أسواق التصدير أن يدعم تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، على غرار ما حدث في مصر فيما يتعلق بمناطقها الصناعية المؤهلة.<sup>٨٠</sup>
- يمكن أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص تطوير مشاريع البنية التحتية في المنطقة، ولكن هذه الشراكات لم تستغل بعد من قبل واضعي السياسات. ويُنظر إلى القدرات الحكومية المحدودة، وعدم كفاية إعداد المشروع ومخاطر المستثمرين على أنها تمثل العقبات الرئيسية التي تحوّل دون تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة،<sup>٨١</sup> ويمكن تذييل هذه العقبات بالإرادة السياسية والدعم الدولي.
- تتمتع المملكة المتحدة بمكانة متميزة تتيح لها الاستفادة من روابطها الاقتصادية والثقافية بمنطقة شمال أفريقيا. وهناك مزايا محتملة لزيادة التدريب على اللغة الإنجليزية والقانون الإنجليزي والتنظيم، وخصوصاً في المغرب العربي، حيث يُنظر إلى انتشار اللغة الفرنسية كلغة أجنبية رئيسة أحياناً على أنه عقبة ينبغي تجاوزها.
- لدى الشركات القانونية في المملكة المتحدة الكثير لتقدمه للمنطقة عن طريق الدعم التنظيمي للقطاعات المزدهرة في شمال أفريقيا، مثل التمويل الجماعي، والتقنيات المالية، وتقنية سلسلة السجلات المغلقة (البلوكتشين).
- يوفّر التعاون الجامعي في جميع أنحاء المنطقة، الذي يهدف إلى تجميع الموارد البحثية حول المجالات التقنية مثل الطاقة والأمن المائي، فوائد كبيرة لأصحاب المصلحة الأكاديميين والسياسيين.
- تمثل زيادة التبادلات التعليمية والثقافية مكاسب قريبة المنال يمكن أن تزيد من تطور الأعمال التجارية وتؤدي إلى إيجاد التآزر الاقتصادي.

<sup>٨٠</sup> غرفة التجارة الأمريكية في مصر (٢٠١٩)، «بيانات الأعمال بين مصر والولايات المتحدة: المناطق الصناعية المؤهلة»، <https://www.amcham.org/egypt-information-resources/trade-resources/egypt-us-relations/qualifying-industrial-zones> (آخر دخول في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

<sup>٨١</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، «الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دليل لصناع السياسات»، باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## نبذة عن المؤلفين

**محمد الدهشان:** المدير العام لشركة أوكسكون (OXCON) للاستشارات، وهي شركة أبحاث واستشارات تعمل في قضايا التنمية الاقتصادية والسياسات والإستراتيجية وحقوق الإنسان في أفريقيا والشرق الأوسط. وهو أيضاً زميل غير مقيم في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط في واشنطن. وقد كان سابقاً أحد كبار الزملاء الباحثين في مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد. ويُعنى الدهشان بشؤون التحولات في الشرق الأوسط والتنمية الاقتصادية وريادة الأعمال والتكنولوجيا والتنمية بعد انتهاء النزاعات. يحمل الدهشان شهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة أكسفورد، وماجستير في الإدارة العامة من كلية كينيدي بجامعة هارفارد، وماجستير الاقتصاد الدولي من معهد باريس للدراسات السياسية.

**الدكتور محمد مصباح:** مؤسس ومدير المعهد المغربي لتحليل السياسات، وزميل مشارك ببرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس. عمل سابقاً كباحث غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وزميلاً في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، وهو باحث في السياسة وعلم الاجتماع يتركز عمله على الاستبداد وحركات الشباب والإسلام السياسي، مع التركيز على شمال أفريقيا. ويحمل الدكتور مصباح درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة محمد الخامس بالرباط.

## شكر وتقدير

يُعرب المؤلفون عن شكرهم لفريق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشاتام هاوس، وبالأخص الدكتورة لنا خطيب وعادل حمابزية ونيكول الخواجا على دعمهم خلال ورشات عمل حوارات شمال أفريقيا وتعليقاتهم البناءة والتعليقات على ورقة البحث هذه. ويودُّ المؤلفون أيضاً أن يتوجَّهوا بالشكر لديفيد بوتر والمراجعين النظراء، الذين لم تُذكر أسماؤهم، على مراجعاتهم للمسودات الأولى من هذه الورقة، والشكر موصول أيضاً لمايكل تسانغ على مساهمته التحريرية. وأخيراً وليس آخراً، يعرب المؤلفون والفريق في تشاتام هاوس عن امتنانهم لجميع المشاركين في ورشات عمل حوارات شمال أفريقيا الذين ساهموا بوقتهم وأفكارهم القيمة في المشروع. وتبقى المسؤولية عن أي أخطاء أخرى على عاتق المؤلفين. ويودُّ برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس أن يعرب عن امتنانه لحكومة المملكة المتحدة لتمويلها مشروع حوارات شمال أفريقيا. والشكر موصولٌ أيضاً للمترجم إبراهيم قعدوني لترجمته التقرير إلى العربية ومراجعته نسخة الطباعة.

# تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

تشاتام هاوس، المعروف بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، هو معهد سياسات مستقل مقره لندن. يسعى المعهد إلى بناء عالم آمن ومزدهر وعادل على نحو مستدام.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة إلكترونية أو آلية، بما فيها التصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو استخراجها، من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لصاحب حقوق الطبع والنشر. ويرجى توجيه جميع الأسئلة إلى الناشرين.

لا يعبر تشاتام هاوس عن آرائه، إذ إن الآراء الواردة في هذا الإصدار هي مسؤولية مؤلفيها.

حقوق النشر © المعهد الدولي للشؤون الملكية، ٢٠٢٠

صورة الغلاف: بائع جوال تونسي يبيع الكمأة البيضاء في أحد أسواق بلدة بنقردان الواقعة على بُعد ٤٠ كم من الحدود مع ليبيا، في شباط/فبراير ٢٠١٦.

حقوق النشر لصورة الغلاف © فتحي بلعيد/أ ف ب/ غيتي

ISBN ٩٧٨ ١ ٧٨٤١٣ ٣٨٢ ٥

طُبع هذا المنشور على ورق معتمد من مجلس رعاية الغابات.



تنضيد الطباعة: سوبوكس Soapbox [www.soapbox.co.uk](http://www.soapbox.co.uk)

المعهد الملكي للشؤون الدولية

تشاتام هاوس

10 سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE

هاتف: +44 (0) 207957 5700 فاكس: +44 (0) 207957 5710

[contact@chathamhouse.org](mailto:contact@chathamhouse.org) [www.chathamhouse.org](http://www.chathamhouse.org)

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣